وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

Mohamed boudiaf university of m'sila
Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
Department of Finance and Accounting

العنـــــوان:

دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية

دراسة حالة مكتب البريد بالمسيلة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماسترأكاديمي ، في علوم المالية والمحاسبة :

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطلبة:

- **فريح عبد النور**
- **بوشمبة فؤاد**

لجنة المناقشة:

الأستاذ	**الدرجة العلمية**	**رئيسا**
الأستاذ شريط صلاح الدين	**الدرجة العلمية**	**مقررا و مشرفا**
الأستاذ	**الدرجة العلمية**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 1445/1444هـ-2024/2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: ﴿ أن أشكر لي و لوالديك إلي المصير﴾

قال رسول الله "صلى الله عليه وسلم":﴿من لم يشكر الناس لم يشكر الله﴾

في البداية نحمد الله تعالى و نشكره على توفيقه لنا في انجاز هذا العمل المتواضع راجين منه أن يجعله في ميزان حسناتنا.

و بالمناسبة نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذتنا الكرام على ما منحونا من معلومات طوال خمس سنين من بينهم الأستاذ المشرف: "دكتور شريط صلاح الدين" الذي لم يبخلو علينا بالتوجيهات و الإرشادات. و كل عمال المكتبة والمكتبة المركزية.

و إلى كل من علمنا حرفا منذ صغرنا حتى كبرنا وإلى الدكتورة حجيلة بن وارث

و لكل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

إهـداء

اهدي هذا العمل المتواضع

إلى ....

من لم احمل اسمه ونعتز ونفتخر به إلى من كان سندنا وقوتنا وملاذنا بعد الله الى والدي اسأل الله أن يحفظه

إلى ...

ينبوع الصبر والتفاؤل الأمل إلى التي جعلت الجنة تحت أقدامها ريحانة حياتي وبهجتي أمي العزيزة

أسأل الله أن يحفظها لي

إلى من علموني علم الحياة إلى إخوتي أحمد وجمال الدين وخالد عبد الرؤوف ومحمد فهد

إلى كل الأقارب والأهل

إلى ...

كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي من دون أن انسى زملاء الدفعة سنة ثانية ماستر محاسبة وجباية معمقة

إليكم جميعا اهدي ثمرة جهدي وأشكر أيضا أصدقائي كل باسمه

فريح عبد النور

إهـداء

اهدي هذا العمل المتواضع

إلى ....

من لم احمل اسمه ونعتز ونفتخر به إلى من كان سندنا وقوتنا وملاذنا بعد الله الى والدي اسأل الله أن يحفظه

إلى ...

ينبوع الصبر والتفاؤل الأمل إلى التي جعلت الجنة تحت أقدامها ريحانة حياتي وبهجتي أمي العزيزة

أسأل الله أن يحفظها لي

إلى من علموني علم الحياة إلى إخوتي كل باسمه

إلى كل الأقارب والأهل

إلى ...

كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي من دون أن انسى زملاء الدفعة سنة ثانية ماستر محاسبة وجباية معمقة

إليكم جميعا اهدي ثمرة جهدي وأشكر أيضا أصدقائي كل باسمه

بوشمبة فؤاد

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: المالية والمحاسبة

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: شريح عبد النور المولود(ة) بتاريخ: 2001/08/01 ب: بئر العسة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 195133444 الصادرة بتاريخ: 2023/08/30 عن: بئر العسة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: مالية ومحاسبة تخصص: محاسبة وجباية معمقة خلال السنة الجامعية: 2023/2024

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: دور الرقمنة في فعالية المراقبة الداخلية

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2024/06/04

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم مالية ومحاسبة

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بوشنبة فؤاد المولود(ة) بتاريخ: 1999/06/22 ب: عين الملح

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 203036502 الصادرة بتاريخ: 2018/06/13 عن: بشر السفنة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم مالية ومحاسبة تخصص: محاسبة وجباية معمقة خلال السنة الجامعية: 2023/2024

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2024/05/04

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

ملخص الدراسة:

الرقمنة هي عملية تحويل البيانات والعمليات التقليدية إلى صيغ رقمية باستخدام التكنولوجيا، مما يسهل تخزينها ومعالجتها وتبادلها بكفاءة أكبر. أما الرقابة الداخلية فهي العمليات والإجراءات التي تهدف إلى ضمان تنفيذ السياسات والتوجيهات والمعايير المحددة داخل المؤسسة.

ترتبط الرقمنة بالرقابة الداخلية من خلال توفير وسائل وأدوات تقنية مثل التحليل الضوئي للبيانات والذكاء الاصطناعي، التي تمكن من تحسين فعالية عمليات الرقابة وزيادة دقتها وكفاءتها. فالرقمنة تسهل عمليات جمع وتحليل البيانات، مما يمكن المؤسسات من تحديد الانحرافات والاختلالات بسرعة أكبر واتخاذ الإجراءات اللازمة.

بالتالي، تكمن أهمية الرقمنة في الرقابة الداخلية في تحسين الفعالية والكفاءة في رصد العمليات وتقييم الأداء، وتقليل مخاطر الاحتيال والخسائر. وتساعد هذه العلاقة على تحسين سرعة استجابة المؤسسات للتحديات والتغيرات في البيئة التنظيمية، مما يعزز الثقة في العمليات الداخلية ويسهم في تحقيق أهداف الشركة بكفاءة أكبر..

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي ،التدقيق الداخلي، القوائم المالية.

Study summary:

Digitization is the process of converting traditional data and processes into digital formats using technology, which facilitates their more efficient storage, processing and Exchange. As for internal control, it is the processes and procedures aimed at ensuring the implementation of policies, directives and standards set within the organization.

Digitization is linked to internal control through the provision of technical means and tools such as optical data analysis and artificial intelligence, which enable to improve the effectiveness of control processes and increase their accuracy and efficiency. Digitization facilitates data collection and analysis, enabling organizations to more quickly identify deviations and imbalances and take action.

Therefore, the importance of digitization in internal control lies in improving the effectiveness and efficiency in monitoring operations and evaluating performance, reducing the risk of fraud and losses. This relationship helps to improve the speed of organizations ' response to challenges and changes in the regulatory environment, which enhances confidence in internal processes and contributes to more efficient achievement of the company's goals.

Keywords: digital transformation, internal audit, financial statements

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال 1

قائمة الجداول 1

مقدمة 2

الإشكالية: 3

الفرضيات: 3

أهمية موضوع البحث : 3

اهداف البحث: 3

أسباب اختيار الموضوع 4

حدود الدراسة: 4

منهج الدراسة: 4

صعوبات الدراسة: 5

الفصل الأول: ..... أ

تمهيد 1

المبحث الأول: ماهية الرقمنة 5

المطلب الأول: تعريف الرقمنة ، خصائها و أشكالها. 5

1-1 : نشأة الرقمنة وتطورها 5

1-2: تعريف الرقمنة 6

1-3 : خصائص الرقمنة 8

1-4 : أشكال الرقمنة 10

المطلب الثاني: أهداف وفوائد الرقمنة. 11

2-1 : أهداف الرقمنة 11

2-2 : فوائد الرقمنة 17

المطلب الثالث: عناصر الرقمنة ونماذجها 18

3-1 : عناصر الرقمنة 18

3-2 : نماذج الرقمنة 20

المطلب الرابع: معوقات وسلبيات الرقمنة 23

4-1: معوقات الرقمنة 23

4-2 : سلبيات عميلة الرقمنة 25

المبحث الثاني: ماهية نظام الرقابة الداخلية.....26
1-1: تعريف نظام الرقابة الداخلية.....26
1-2: خصائص الرقابة الداخلية.....28
2-1: أنواع نظام الرقابة الداخلية.....29
2-2: مكونات نظام الرقابة الداخلية.....32
2-3: أهداف الرقابة الداخلية.....34
3-1: إجراءات نظام الرقابة الداخلية.....35
3-2: مقومات نظام الرقابة الداخلية.....41
4-1: معايير نظام الرقابة الداخلية:.....45
4-2: أساليب التقييم نظام الرقابة الداخلية.....47
المبحث الثالث: الدراسات السابقة.....50
المطلب الأول : دراسات عربية.....50
المطلب الثاني: دراسات أجنبية......51
المطلب الثالث: اختلاف الدراسة عن الدراسات السابقة.....52
خلاصة الفصل الأول.....53
الفصل الثاني.....54
تمهيد:.....55
المبحث الأول : الطريقة و الادوات المستعملة في تحليل البيانات.....56
المطلب الأول : الطريقة المستعملة :.....56
المطلب الثاني: صدق وثبات الاستبيان:.....56
المبحث الثاني :التحليل الاحصائي لبيانات الاستبيان والدراسة الاساسية.....59
المطلب الأول : التحليل الاحصائي.....59
المطلب الثاني: الدراسة الاساسية.....61
خلاصة الفصل الثاني:.....70
خاتمة:.....70
قائمة المصادر والمراجع.....77
المراجع.....78

فهرس الجداول و الاشكال

قائمة الأشكال

شكل 1 : مكونات نظام الرقابة الداخلية.....33

شكل 2 : اهداف وعناصر الرقابة الداخلية.....38

شكل 3 : إجراءات نظام الرقابة الداخلية.....40

شكل 4 : **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المجال**.....59

شكل 5 : **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة**.....60

شكل 6 : **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة**.....61

شكل 7 : **التحقق من شرط التوزيع الطبيعي بالنسبة للمتغيرات محل الدراسة**.....62

شكل 8 : **المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور: "مزايا الرقمنة"**.....63

شكل 9 **المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور مزايا الرقابة الداخلية"** ".....66

شكل 10 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية " 68

قائمة الجداول

جدول 1 : **يوضح العلاقة الارتباطية لكل عبارة بمجموع درجات الاستبيان((دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية)) ككل.** 57

جدول 2 : **يوضح العلاقة الارتباطية بين الدرجة الكلية للاستبيان((دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية)) وأبعاده الفرعية.** ..58

جدول 3 : **يوضح معامل ألفا كرونباخ لاستبيان (دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية)** 58

جدول 4 : **يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المجال** 59

جدول 5 **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة**.....59

جدول 6 **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة**.....60

جدول 7 **يوضح التحقق من شرط التوزيع الطبيعي بالنسبة للمتغيرات محل الدراسة** 61

جدول 8 **يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور: "مزايا الرقمنة"** 62

جدول 9 **يوضح مستوى تطبيق الرقمنة** 64

جدول 10 **يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور مزايا الرقابة الداخلية"**.....65

جدول 11 **يوضح مستوى تطبيق الرقابة الداخلية** 66

جدول 12 يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية.....67

جدول 13 **يوضح دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية** 69

مقدمة

شهد العالم تطورات سريعة غير مسبوقة في كافة النواحي، وأبرز هذه التطورات هي الديناميكية التي عرفها التحول الرقمي خاصة بتعزيز فعالية الرقابة الداخلية تلك المتعلقة بمعالجة المعلومات وبثها أو ما أصبح يعرف بالرقمنة، ومن هنا أصبح الحاسوب والبرامج الإلكترونية من أهم الوسائل الرئيسية في معالجة البيانات في المؤسسة ، ، وهذا ما استلزم من المدققين اكتساب مهارات وخبرات متعددة في استخدام هاته البرامج وتغيير أساليب التدقيق لزيادة الكفاءة والفاعلية، وبسبب ظهور بيئة رقابية جديدة تختلف عن البيئة الرقابية التقليدية أصبحت عملية الرقابة الداخلية خصوصا في المؤسسات الكبيرة تتسم بالصعوبة وشاقة ومكلفة في آن واحد ولكن مع بدء استخدام الرقمنة في مجالات الرقابة الداخلية الذي يعني توظيف وسائل إلكترونية لممارسة الأعمال الرقابية ، أمكن تغيير المعايير الرقابية التي سمحت للمراقبين والمدققين بإجراء رقابة دقيقة وشاملة على المؤسسة ، وضمان نظام رقابي داخلي فعال يقوم بتزويد الإدارة بالمعلومات التي تحتاجها في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب و متابعة حسن تنفيذ السياسات والإجراءات الموضوعة من قبل الإدارة العليا، وبالتالي إنشاء خط دفاع من شأنه الحد من المخاطر والأخطاء التي قد تتعرض لها المؤسسة في أعمالها اليومية.

الإشكالية:

هل يمكن للمؤسسات التحول الى الرقمنة بشكل كامل دون التأثير على فعالية الرقابة الداخلية؟

ويندرج ضمن التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

الاشكالية الأولى: هل مستوى تطبيق الرقمنة عالي؟

الاشكالية الثانية: هل مستوى تطبيق الرقابة الداخلية عالي؟

الاشكالية الثالثة: هل للرقمنة دور عالي في فعالية الرقابة الداخلية؟

الفرضيات:

الفرضية الأولى: نعم مستوى تطبيق الرقمنة بالمؤسسة عالي أو بصياغة أخرى:

اتجاهات عينة الدراسة نحو تبني الرقمنة في عمليات المؤسسة موجب وعالي".

الفرضية الثانية: نعم مستوى تطبيق الرقابة الداخلية عالي.

الفرضية الثالثة: للرقمنة دور فعال في فعالية الرقابة الداخلية.

أهمية موضوع البحث :

تتجلى أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على الرقمنة كونها تقنية تمكن المدقق من معالجة البيانات اليا ومعرفة أثرها على عملية الرقابة الداخلية.

كما تتبع أهمية هذه الدراسة من حاجات المؤسسات الى التطبيق الفعال للرقمنة لكونها تساعد في تأدية أنشطتها بصورة سليمة من اجل تحقيق أهدافها المنشودة.

اهداف البحث:

التعرف على المفاهيم الأساسية للرقمنة والرقابة الداخلية.

تسليط الضوء على الرقمنة في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية.

التعرف على مخاطر استخدام الرقمنة في عملية الرقابة الداخلية.

أسباب اختيار الموضوع

تم اختيارنا لموضوع الدراسة نظرا لجملة من الدوافع والأسباب والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- رغبتنا الشخصية واهتمامنا الخاص بدراسة موضوع الرقمنة
- الشعور بقيمة وأهمية الموضوع
- إثراء الرصيد الفكري الذي يتناول موضوع رقمنة في فعالية الرقابة الداخلية
- الاهتمام العالي والمتزايد بتطبيق الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية
- محاولة تسليط الضوء على الرقمنة والدور الذي تلعبه في تطوير فعالية الرقابة الداخلية

حدود الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل الى النتائج المرجوة فان الدراسة ارتبطت بحدود المكانية والزمانية كما يلي:

اقتصرت الدراسة ميدانيا على عينة شملت مجموعة من العاملين ومسيرين بمؤسسة البريد بالمسيلة.

منهج الدراسة:

بناءا على طبيعة الاشكال المطروح وبغية الوصول الى الأهداف المرجوة من هذا البحث ،وقصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة حاولنا استخدام المناهج المعتمدة في الدراسات وذلك باتباع المنهج الوصفي والتحليلي ، فقد قمنا باتباع المنهج الوصفي في الفصل النظري لموضوع الدراسة وذلك بالرجوع الى المصادر والمعلومات الثانوية من كتب ومجلات ومؤتمرات ذات العلاقة بالموضوع ، بالإضافة الى استخدام شبكة الانترنت بهدف إعطاء صورة واضحة حول موضوع الدراسة ، اما المنهج التحليلي فقد تم الاعتماد عليه في الجزء

التطبيقي للدراسة وذلك من خلال استمارة الاستبيان ، كما تم الاعتماد في التحليل على بعض الأساليب الإحصائية مثل أدوات الإحصاء الوصفي وبرنامجspss .

صعوبات الدراسة:

نقص الاطروحات والرسائل الجامعية المتخصصة في هذا المجال.

قلة الدراسات النظرية والميدانية التي تناولت موضوع دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية.

ضيق الوقت في توزيع واسترجاع الاستبيان .

الفصل الأول:

تمهيد

بعد التطور السريع الذي شهدته الحياة سواء من الجانب الاقتصادي و الاجتماعي، وبين الأفراد و مختلف الفاعلين(هيئات ،تنظيمات منظمات .... الخ) كان لهذا التطور الأثر البالغ في ظهور تغيرات جذرية في الأدوات والأساليب لاسيما الوسائل التكنولوجية ووسائل الإعلام والاتصال، فمع منتصف القرن العشرين بدأ يظهر ما يسمى بالرقمنة أو التحول من المعاملات الكلاسيكية التقليدية إلى الرقمية، مع هذا الانتشار على جميع المجالات دون استثناء، ومع ظهور شبكة الانترنت، والبيانات الضخمة برزت أهمية الرقابة على المؤسسات بسبب ظهور بيئة رقابية جديدة تختلف عن البيئة الرقابية التقليدية فالمشاكل التي تواجه المراقبين والمدققين بالطرق التقليدية خصوصا في المؤسسات الكبيرة جعل عملية الرقابة صعبة وشاقة ومكلفة في آن واحد، ولكن مع بدء استخدام الرقمنة في مجالات الرقابة الداخلية الذي يعني توظيف وسائل إلكترونية لممارسة الأعمال الرقابية، أدى إلى تغيير في المعايير الرقابية التي سمحت للمراقبين والمدققين بإجراء رقابة دقيقة وشاملة على المؤسسة.

لذلك سنحاول في هذا الفصل التطرق الى ثلاثة مباحث أساسية هم:

المبحث الأول: ماهية الرقمنة

المبحث الثاني: ماهية نظام الرقابة الداخلية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة لدور الرقمنة ونظام الرقابة الداخلية

المبحث الأول: ماهية الرقمنة

الرقمنة، أو التحول الرقمي، هي عملية تحويل المعلومات والمهام والعمليات من الشكل التناظري (المادي) إلى الشكل الرقمي (الافتراضي) باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات. بمعنى آخر هي استبدال الطرق التقليدية في العمل والتعامل بالطرق الرقمية التي تعتمد على الحاسوب والإنترنت.

المطلب الأول: تعريف الرقمنة ، خصائها و أشكالها.

1-1 : نشأة الرقمنة وتطورها

يرجع مفهوم الرقمنة إلى تطورات تاريخية عديدة في مرافق ومؤسسات المعلومات، لتسيير بعض الأنشطة المكتبية بعد إدخال الحاسب الآلي فيها، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، منذ الخمسينيات حسب هرتر من خلال النتائج المحققة الاختفاء السجلات البطاقية الورقية لتحتل محلها السجلات الإلكترونية والتي تسمح للمكتبات المشاركة في شبكة السجلات وتبادلها في مجال الفهرسة التعاونية، كذلك في الإعارات بين المكتبات حسب مشروع المكتبة الكونية مفاده توحيد الفهارس ونصوصها في كل مكتبات العالم من طرف القوى العظمى الغربية أو ما تعرف بمجموعة السبع في جويلية 1994. (صباح و مروى ، 2020، صفحة 6)

بغرض جعل كل المصادر قابلة للبحث فيها عبر شبكة الأنترنيت باعتبارها فضاء للمعلومات والمعرفة في المكتبات، ليمتد بعدها إلى اجتماعات عديدة بين القوى العظمى، الرقمنة المكتبات بتكثيف الربط الرقمي بين مختلف المكتبات بنية توسيع المعرفة إلى أوسع الحدود، وجاءت بعد العديد من الاجتماعات بين هذه القوى، من أهمها بروكسل 1995 لدعم التنمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل من المؤسسة القومية للعلوم والوكالة الفضائية لنازا التابعة لوزارة الدفاع ليشمل هذا المشروع إقامة ست مكتبات رقمية تساهم في البحث العلمي للتعليم العالي بدعم من

المؤسسات الفاعلة في الولايات المتحدة الأمريكية.تنتقل بعدها إلى أوروبا بمشاريع مماثلة أطلق عليها اسم ذاكرة ميموريا (mimoria)، بمشاركة المكتبة الوطنية الفرنسية (وأوكسفورد تاكست أرشيف) ومعهد (تولون)للأبحاث العلمية ومؤسسات في المعلوماتية، أو ما يعرف بالتوجه نحو حفظ الإنتاج الفك ري الإلكتروني لقطاعات نوعية وموضوعية، ليرتبط

بمكتبات العديد من الدول المتقدمة من خلال مشروعات عملاقة للمكتبات الرقمية (صباح و مروى ، 2020، صفحة 7)

1-2: تعريف الرقمنة

مصطلح الرقمنة يعتبر مصطلح جديد نسبيا على مجتمعنا العربي ظهر لمواكبة

التكنولوجيا الرقمية حيث اختلفت التعاريف المقدمة.

- فينظر "تيري كاني" إلى الرقمنة على أنها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختالف أشكالها من (الكتب، الدوريات، التسجيلات الصوتية، الصور، الصور المتحركة....) إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي (البيتا bits) والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند إلى الحاسبات الآلية، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية، يمكن أن يطلق عليها "الرقمنة"، ويتم القيام بهذه العملية بفضل الاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة (النجار، 2020، صفحة 160)

حيث مصطلح الرقمنة مثير للجدل، إذ يستعمل بمعان كثيرة مختلفة، تتفاوت ما بين المتماسك المحدد والفضفاض المجرد، فغالبا ما يستعمل هذا المصطلح من ناحية للدلالة ببساطة على تحويل المعلومات الخاصة بأي كيان معلوماتي محدد أو مجموعة من الكيانات، من الشكل التناظري إلى الشكل الرقمي، كرقمنة كتاب أو مجموعة إحدى المكتبات مثلا ونجد هذا الاستعمال على سبيل المثال من كثير من المشروعات الرقمنة التي تقوم

بتنفيذها المكتبات وغيرها من المؤسسات، وذلك بهدف جعل المجموعات التناظرية قابلة للوصول إليها والتعامل معها عن طريق الأنترنت أو لحفظ الوثائق التي تهددها أخطار الدمار المادي في شكلها رقمي، وعلى الجانب الآخر للطبق نجد استعمالات المصطلح المتصلة بالمفاهيم الأساسية للعصرية وتطوير مجتمع كوني يستند إلى الشبكات، وباستعمال المصطلح على هذا النحو تبدوا فكرة الرقمنة فكرة تاريخية، تضع الظرف الراهن للعالم في مقابل عصر ما قبل الحاسب. (أوين، 2011، صفحة 149)

- تعد الرقمنة هي تحويل المنتجات المادية، أو التناظرية إلى موارد رقمية، وتعد الرقمنة عملية تطوير جذرية في طريقة عمل المؤسسة باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة، في توافق مع أهداف المؤسسة، والعملاء، حيث يمكن لمؤسسات التعليم العالي نقل منتجاتها، وعملياتها إلى السحابة أو الشبكة افتراضية إتاحة الفرصة للوصول إلى المزيد من العملاء، بالإضافة أيضا إلى توفير التكاليف، أو التقليل من الآثار البيئية .والرقمنة شكل من أشكال إزالة المواد، حيث يسمح إلى التقنية الرقمية للمؤسسات والشركات بالاستفادة من الاتجاهات الناشئة مثل البيانات الضخمة، أو انترنت الأشياء (سامية، 2021، صفحة 59)
- كما تعرف الرقمنة أيضا بأنها التغير من الشكل التناظري إلى الشكل الرقمي، وهي حتمية وال رجعية فيها وسريعة للغاية ومنتشرة في كل مكان، تشمل دوافع الرقمنة اختراقات التكنولوجيا الرقمية والتغيرات في سلوك الناس، المواقف والتوقعات، حواجز منخفضة نسبيا أمام الدخول، وتوافر كميات ضخمة من أرس المال الاستثماري .

الرقمنة مفهوم حديث ارتبط ظهوره مع بروز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي نتج عنه التحول من استخدام الطرق التقليدية في نقل المعلومات والمعارف إلى استخدام الأرقام في نقل هذه المعلومات والمعارف بتوظيف هذه التكنولوجيا الحديثة في هذا الميدان (علي و بوزيدة حميد ، صفحة 44)

1-3 : خصائص الرقمنة

تتميز الرقمنة بمجموعة من المزايا والخصائص التي منحتها القبول في المجتمع وساهمت في الانتشار الواسع لها واستخدامها بكثرة من قبل الافراد والمؤسسات، ومن خلال بحثنا في مجال الرقمنة وجدناها تمتاز بعدة خصائص نذكر منها ما يلي:

1. **تقليص الوقت:**

فالتكنولوجيا تجعل كل الأماكن الإلكترونية متجاورة، فهي غير محدد بالوقت ولا بالمكان، فشبكة الأنترنيت مثال تسمح لكل واحد الحصول على ما يلزمه من المعلومات في وقت قصير مهما كان موقعه الجغرافي. بالإضافة إلى ذلك فان التكنولوجيا قد ساهمت في رفع الثقل عن المهام المتعبة للعامل، من خلال معالجة المعلومات ونقلها في الثانية الواحدة وبدقة متناهية.

2. **رفع الإنتاجية:**

تعمل الرقمنة على رفع الإنتاجية حين يتم استعمالها بشكل جيد وفعال

3. **العالمية:**

المقصود به المحيط الذي تعيش فيه هذه التكنولوجيا، حيث تأخذ المعلومات مسارات مختلفة ومعقدة، تنتشر عبر محيط عملها فتسمح مثال لرأس المال أن يتدفق إلكترونيا، خاصة بالنظر لسهولة المعاملات التجارية التي يحركها رأس المال ألمعلوماتي ليسمح لها باختزال عائق المسافة والمكان على المستوى الدولي.

4. **الفعالية:**

ويعني أن الذي يستعمل هذه التكنولوجيا مستقبل ومرسل في آن واحد، كما أن الأطراف في عملية الاتصال يمكنهم تبادل الأدوار، وهذا بسبب نوع من الفعالية بين الأشخاص

والمؤسسات ومجموعات أخرى، فالمشاركون في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة

5. **اللامركزية:**

هي الخاصية التي تسمح باستقلالية التكنولوجيا جديدة NTIC مثل حالة الأنترنيت تملك استمرارية عن العمل في كل الحالات يستحيل على أي جهة ما أن توقف الأنترنيت ألنها شبكة اتصال بين الأشخاص والمؤسسات، فالاتصال عن طريق الأنترنيت يمكن من ربط الأجهزة حتى لو كانت مختلفة الصنع (سعودي، 2021، صفحة 93).

6. **الالتزامنية:**

وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم، فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت.

7. **قابلية التحرك والحركة:**

أي انه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته، أي من أي مكان عن طريق وسائل الاتصال الحاسب الآلي النقال، الهاتف النقل...الخ (عيناوي، 2016، الصفحات 43-44).

8. **التحويل الرقمي لمصادر المعلومات:**

وهذا يوفر حجما مهما لكم هائل من المعلومات المتاحة على وسائط رقمية. ومن هنا ظهر مفهوم الإتاحة Access بدال من تملك أوعية المعلومات في المؤسسات المعلوماتية التقليدية.

9.المحافظة على مواد المعلوماتية النادرة:

وهذا لتسهيل إتاحتها لعدد أكبر من المستفيدين من خلال رقمتنها حيث يتم الوصول إليها (الخثعمي، 2010، صفحة 24)

1-4 : أشكال الرقمنة

توجد ثالث أشكال رقمية يمكن استخدامها لرقمنة أوعية المعلومات، وهي الرقمنة في صورة، وفي شكل نص وإعادة الإدخال كما يلي شكل:

1- الرقمنة في شكل صورة:

تعني حفظ الوثائق بشكل صورة غير قابلة للتصوير

أو التغيير وتعد هذ الطريقة في حالة اهتمام الباحثين بالقيمة الفنية للوثيقة وليس قيمتها النصية.

2-الرقمنة في شكل نص :

تعني حفظ الوثائق في شكل نص، وهي تتيح استرجاع المعلومات، وإمكانية إدخال بعض التحويلات والتعديلات عليها، وذلك بعد معالجة النص بمساعدة (خاص بالتعرف إلى الحروف) (OCR).

3- إعادة الادخال:

أحيانا ال تكون الوثيقة المرغوب في رقمنتها بحالة جيدة، أو تحتوي على ملاحظات أو إضافات مكتوبة بخط اليد، أو تكون كلها مكتوبة بخط اليد والكتابة بخط اليد لا يتم التعرف إلى الحروف فيها بشكل جيد؛ لذا تحتاج الوثيقة إلى إعادة إدخالها باليد وإعادة الإدخال عملية يتم من خلالها كتابة محتوى الوثيقة مباشرة في (معالج الكلماتWord processor) وهي عملية تستغرق وقتا كبيرا، لإدخال المحتوى وتصحيح الناتج؛ لذا لا ينبغي استخدامها إلا في الحالات الضرورية فقط وبالرغم من إمكانية الاعتماد على إعادة إدخال المواد

المكتوبة بخط اليد، إلا أن الكاميرا الرقمية يمكن أن تقدم حال أو بديال لإعادة إدخال المواد المطبوعة القديمة أو التالفة أو المخطوطة (المعثم، 2010، الصفحات 259-260).

المطلب الثاني: أهداف وفوائد الرقمنة.

2-1 : أهداف الرقمنة

تقسم اهداف الرقمنة في مجالات العامة للبلدان كالرفع الاقتصاد الرقمي وتحقيق جودة التعليم الى اهداف رئيسية و أخرى مساعدة:

- **أولا: الاهداف الرئيسية Basic objectives**

وتقسم الى خمس اهداف وهي كالاتي:

1. التحول الحكومي transformation gouvernement

وهو بناء عالقة ثقة جديدة بين المجتمع والحكومة، استنادا إلى خبرة المواطنين والمستفيدين من الخدمات العامة المقدمة من قبل الحكومة، وسيتم بناء هذه العالقة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واعتمادها في الحكومة، يتم ذلك من خلال تعزيز الإجراءات الهادفة إلى تحسين كفاءة الحكومة، والشفافية في الحكم والمساءلة وبالمقابل ستعمل الحكومة على سرعة استجابتها لمطالب المواطنين والمنظمات.

2. الاقتصاد الرقمي Digital Econom

هو ادخال التكنولوجيا الرقمية بالعمليات الاقتصادية والتي تؤدي الى زيادة بالإنتاجية وتطوير الأعمال والمنتجات والخدمات الرقمية ويقصد بالاقتصاد الرقمي هو التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية والفورية والإنتاجية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما الاقتصاد الرقمي هو التسمية المستخدمة للإشارة إلى الاقتصاد القائم

على الأنترنت، ووالذي يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية، والزبائن الرقمين والشركات الرقمية، التكنولوجيا الرقمية، والمنتجات الرقمية فالاقتصاد الرقمي هو اقتصاد قائم على السلع غير الملموسة أو غير المنظورة والتي تجعله متميزا عن الاقتصاد التقليدي، فالأخير يعتمد على مبدأ قائم على دراسة الخيارات في عالم الندرة على عكسا الاقتصاد الرقمي الذي هو اقتصاد الوفرة الذي يعتمد بالدرجة الأولى على العقل البشري كرأسمال أكثر منه على التكنولوجيا، لذلك فالتحول من اقتصاد يعتمد المصادر إلى اقتصاد يعتمد المعرفة يرتبط بقدرة الفرد على ابتكار أفكار جديدة تستجيب وتنسجم مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية، وعرف على انه العلم الذي يدرس الوفرة في عالم الندرة إذا يعرف الاقتصاد التقليدي باقتصاد الندرة، في حين ان اقتصاد الرقمي فانه يعرف بانه اقتصاد الوفرة، فمبدأ الندرة يرتكز على الماديات والملموسات وما يمكن أن يكون بحكمها حيث امتلاك المز يد من سلعة يعني عادة امتلاك ما هو أقل من سلعة أخرى لنفس الشخص أو لشخص أخر. ومع التكنولوجيا الرقمية تكون التكلفة الحدية ألية نسخة الحقة على النسخة الأولية أقرب إلى الصفر، فمبدأ الوفرة هو الشكل الأكثر بروزا في الاقتصاد الرقمي.

3. جودة التعليم Quality of Education

يشير هدف جودة التعليم إلى التكامل في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية لإدخال البلد في مجتمع المعلومات والمعرفة، وبشكل متزايد يتغلغل العالم الرقمي في مجال التعليم والمهارات، وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين الأداء التعليمي فضال عن تجهيز المعلمين والطالب بالمهارات الرقمية، اذ اصبحت التكنولوجيا الرقمية واسعة الانتشار وتوفر فرصا كبيرة لإيجاد اشكال

جديدة من الاتصالات والتعاون نظرا إمكانية رقمنة المعارف والمعلومات وارسالها الكترونيا، وحدثت ثورة في مجال التعليم بفضل المواد.

4. فاعلية الصحة العالمية the effectiveness of the World Health

وهي سياسة شاملة للصحة الرقمية هدفها تسخير الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع اثنين من الاولويات وهما زيادة نظام التغطية الشاملة وجودة خدمات الرعاية الصحية الفعالة، ومن ناحية أخرى، استخدام البنى التحتية والأموال المخصصة للصحة بطرق أكثر كفاءة. ويتم ذلك من خلال استخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، للمساعدة في ضمان الوصول العالمي الفعال للخدمات الصحية .وتعرف فاعلية الصحة العالمية على انها عملية التطبيق المنهجي لتقنية المعلومات وعلوم الحاسب الالي لوظائف الصحة العامة وبحوث الصحة العامة والتعليم، وهو أحد فروع نظم المعلومات الصحية ونظم المعلومات الصحية هو النظام الذي يدمج جمع البيانات ومعالجتها، اعداد التقارير، واستخدام المعلومات الضرورية لتحسين فعالية الخدمات الصحية والكفاءة من خلال إدارة أفضل على جميع المستويات من الخدمات الصحة، ويوفر نظام المعلومات الصحية الاسس اللازمة لصنع القرار ولها أربع وظائف رئيسية وهي:

- توليد البيانات
- تجميع البينات
- التحليل والتركيب
- الاتصالات واستخدامها

5.السلامة العامة: Public Safety

يشير هدف السالمة العامة إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز السالمة

العامة لمنع وتخفيف الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية، ويتم ذلك من خلال تعزيز الأطر المؤسسة والسياسية لتنسيق جهود المواطنين والسلطات لتعزيز وتدعيم السالمة العامة.

- **ثانيا: الاهداف المساعدة Objectives of assistance**

من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية، تم اقتراح خمسة عوامل مساعدة ضرورية شاملة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الرقمية، اذ ترتبط هذه الاهداف بشكل مباشر مع الخطوط الرئيسية للعمل وعوامل التمكين الخمسة هي:

يشير الى بناء وتطوير للمفاهيم العامة والسياسات والمعايير الفنية لإستراتيجية الرقمية من خلال توفير وتطوير البنية التحتية ومعايير تطبيقها وتصميم وتطوير الهيكلية الفنية والبرمجيات عن طريق اجراء الابحاث والدراسات اللازمة لإيجاد الحلول والأنظمة التكنولوجية الحديثة الممكنة لإستراتيجية الرقمية وتقديم أفضل للخدمة وادارتها.

1. ادراج المهارات الرقمية The inclusion of digital skills

يرتبط إدراج وتطو ير المهارات الرقمية إلى ضرورة قيام جميع قطاعات المجتمع للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها على أساس يومي، بالإضافة إلى التمكن من الوصول إلى خدمات الاتصالات، اذ يشجع هذا البرنامج على التنمية العادلة من التقنيات والمهارات اللازمة لتشغيل الخدمات الرقمي اضفاء الطابع الديمقراطي على الوصول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

2. العمل المشترك Interoperability

وهي تشير الى قابلية العمل المشترك والى قدرة الأنظمة على تبادل المعلومات من الحكومة لتحقيق الأهداف المشتركة، وبشكل عام تشير قابلية التشغيل البيني إلى قدرة

نظام أو منتج أو خدمة على التواصل والعمل مع أنظمة أو منتجات أو خدمات أخرى (مختلفة تقنيا) وعادة ما تتعلق التشغيل البيني في الرقمنة بتبادل المعلومات والبيانات.

3. الإطار القانوني Legal framework

ويشير إلى تنسيق الإطار القانوني من أجل تهيئة بيئة مؤكدة وموثوق بها بغية تشجيع التبني والترويج لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تنطوي على تحليل الإطار القانوني الذي يحيط بمختلف القضايا المدرجة في الاستراتيجية مثل حماية حقوق الإنسان، حوكمة الإنترنت خصوصية البيانات الشخصية والحماية، أمن المعلومات وجرائم الإنترنت، التوقيع الإلكتروني المتقدم، التجارة الإلكترونية، الملكية الفكرية، الحكومة الرقمية، التعليم والصحة الرقمية الاقتصاد الرقمي.

4. البيانات المفتوحة Open data

البيانات المفتوحة هي آلية حاسمة لبناء مساحات تجريبية حيث يمكن للمواطنين والمبدعين من التفاعل عن كثب مع المسؤولين الحكوميين لإيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية وتعزيز الشفافية والمساءلة بين المواطنين والتي يشار لها من خلال:

- تطوير منصة للبيانات الحكومية المفتوحة على مستوى عال من التطور، مما يتيح فرصة لتحديث وادامة البيانات بشكل منتظم ودوري دون تدخل بشري حيثما يكون ذلك ممكن.
- اعداد وبناء القدرات المتعلقة بالبيانات الحكومية المفتوحة لدى الحكومة، ورفع

التوعية بمفهوم البيانات المفتوحة لدى الجهات الحكومية، وبيان أهمية البيانات الحكومية المفتوحة.

- فتح البينات الحكومية للعامة بشكل مجاني على الأنترنيت، بما يسمح للمجتمع المحلي ومؤسسات المجتمع المدني من إعادة استخدامها والتعديل عليها الى اي غرض، مما يحفز الابتكار وتقديم الأفكار الجديدة والمشاركة في اتخاذ القرار وتحسين الخدمات، مما يساهم أيضا برفع الوعي حول إنجاز الحكومات في تحقيق الأهداف، واستدامة جهودها الناجحة تفعيل مبادرات مناسبة لتشجيع استخدام البيانات الحكومية المفتوحة من قبل الأفراد والقطاع الخاص والأكاديميين واوساط المجتمع المدني ورفع الوعي حول أهمية وطريقة استخدام البيانات الحكومية المفتوحة (نعمة، نجم، مصطفى، و السيد، 2019، الصفحات 105-108)

كما تلعب الرقمنة دور في تحقيق اهداف المنشأة فاذا كان تحقيق عوامل النجاح الي منشاة يتم في بداية المشروع فان الاهداف هي المثمرة التي يجنبها المسؤولون في المنشاة في نهاية المشروع ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- تقديم الخدمات لدى المستفيدين بصورة مرضية و في خلال 24 ساعة في اليوم و طيلة ايام الاسبوع بما في ذلك الإجازة الأسبوعية

- تصغير المكان المجهز لحفظ المعلومات الإلكترونية

- تحقيق السرعة المطلوبة الإنجاز الإجراءات العمل وبتكلفة مالية مناسبة

- ايجاد مجتمع قادر على التعامل مع معطيات العصر التقني

- تعميق مفهوم الشفافية والبعد عن المحسوبية

- الحفاظ على الحقوق الموظفين من حيث الابداع والابتكار (احمد، 2009، صفحة 73)

2-2 : فوائد الرقمنة

للتحول الرقمي العديد من الفوائد الموجهة لتحسن الاداء وجودة الخدمات للجمهور والعملاء للمؤسسات العامة والخاصة وحتى الشركات نذكر منها:

اولا: الفوائد الاقتصادية

- توفير المال والوقت والجهد على جميع الأطراف المتعاملة الكترونيا. وتوفير مصاريف مالية
- كبيرة كانت تصرف أثناء العمل بالحكومة الالكترونية
- مساندة برامج التطوير الاقتصادي وذلك عن طريق تسهيل التعاملات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص وبالتالي زيادة العائد الربحي
- اتاحة فرص وظيفة جديدة في مجالات جديدة مقل ادخال البيانات وتشغيل وصيانة البنية التحتية وامن المعلومات
- توحيد الجهود تحت بوابة الكترونية واحدة بلا من تشتيت الجهود وازدواجية بعض الإجراءات في الحكومة التقليدية

ثانيا: الفوائد الإدارية

- تنظيم العمليات الإنتاجية وتحسين الأداء الوظيفي
- القضاء عللا البيروقراطية والروتين الذي يوجد في الحكومة التقليدية
- الشفافية في التعامل وإلغاء الواسطة والمحسوبية والمجاملة
- اختصار الهرم الإداري التسلسلي الطويل الذي عادة ما يتبع في الحكومة التقليدية

والإسراع في تنفيذ الإجراءات الإدارية واختصارها

- تنظيم قواعد عمل جديدة وبيئة عمل جديد مختلفة تماما عن بيئة الحكومة التقليدية
- مفهوم اداري جديد يمثل العمل بروح الفريق الواحد وتوحيد الجهود

ثالثا: الفوائد الاجتماعية

- إيجاد مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع المعطيات التقنية ومواكبة عصر المعلومات
- تسهيل وسرعة التواصل الاجتماعي من خلال التطبيقات الالكترونية الكثيرة كالبريد الالكتروني تفعيل الأنشطة الاجتماعية المختلفة عن طريق استخدام التطبيقات الالكترونية الكثيرة (حسين، 2013، صفحة 446)

المطلب الثالث: عناصر الرقمنة ونماذجها

3-1 : عناصر الرقمنة

ان الإصلاح المنهجي ضروري لتجسيد الرقمنة, ويترتب عليه انشاء نظام يسمح للحكومة بتنظيم نفسها وفقا لاحتياجات البلاد، من خلال تقديم خدمات رقمية سهلة الاستخدام وأمنة ووطيدة لمواطنيها لمؤسساتها العمومية والخاصة وذلك من خلال التحديثات الاتية:

أ- الترميز الرقمي

ويعتبر القاعدة الثنائية في مجال الرياضيات حيث يعمل على مسك المعلومة بأشكالها المختلفة (النصوص-الصورة-الصوت) ووضعها على الخط ليتقبلها جهاز الكمبيوتر اثناء عملية معالجتها على شكل نماذج خاضعة لإرادة الشخص المستخدم منثم إخراجها على شكل معاني جديدة مختلفة عما كانت عليه وقد تعددت هذه الخدمة التقنية ليتم ارسال المعلومة رقميا واخضاعها للمعالجة الالية أيضا.

ب- أنظمة التراسل الرقمي

ونعني به أنظمة التراسل (الليزر وصناعة الالياف البصرية والمضخات البصرية) التي تساعد على استعمال أنظمة تراسل بصرية جديدة، حيث تم استخدامها في شبكات النفاذ

لما تمتاز به هذه الأنظمة من درجة عالية من الذكاء، تمكن المشغل او المستخدم لها من التحكم بها وصيانتها واستغلالها بالشكل الأمثل إضافة لما تمتاز به من مستوى تامين رفيع.

ت- شبكات النفاذ الرقمي

وهي شبكات تعتمد على الكوابل ومن أهمها جهاز DLS الذي يعتمد على تقنيات التريمز حيث يستخدم في أنظمة التلفزة عن طريق خط مشترك ذو جودة عالية وجهاز المحمول MODEMوتعد كلمة اختصار لكلمتي modulator و demodulator وتعنيان بالعربية المعدل ومزيل التعديل ووظيفتها تتلخص بتحويل الإشارات الرقمية.المعبرة عن الصوت المنقولة والتي تمثل مخرجات جهاز الارسال الرقمي الى إشارات تناظرية يمكن نقلها عبر الخطوط التلفزيونية الشلكية بحيث تسمح هذه التقنيات في عميلة التبادل.

ث- شبكات الهاتف المحمول

وتعرف بشبكات الجيل الثالث الذي يشهده القرن الحادي و العشرين, حيث تعتمد استخدام عملية ترميز أحادية لكل مكالمة وبسرعة عالية تصل الى 2 ميغا بايت في ثانية.

ج- تقنيات البث الإعلامي

وهي المرحلة وصلت اليها التطورات في السنوات الأخيرة بدمج الشبة العنكبوتية بشكبات الكوابل التلفزيونية وغيرها لتحقيق الارسال الرقمي الذي يوفر خدمة التلفزة التفاعلية كنقل البرامج المتلفزة وتسجيلها رقميا وخدمة الفيديو (الرحياني، 2012، صفحة 52)

3-2 : نماذج الرقمنة

التحول الرقمي هو دمج التكنولوجيات الرقمية في جميع مجالات الاعمال، ينتج عنه تغييرات أساسية في الطريقة التي تسير بها الاعمال الإدارية او التجاري، وغيرها من الاعمال، وتستخدم الادارات هذه العملية لإعادة تشكيل أعمالها لتكون لتكون أكثر كفاءة.

❖ **النموذج الفني**

حيث يتم تحويل المنظمات التقليدية الى منظمات رقمية باستخدام بحوث العمليات وعلوم الحاسب وعلم الإدارة دون التركيز على الجوانب السلوكية للمنظمة، ويؤدي ذلك الى ارتفاع نسبة المقومة ورفض التطبيقات الالكترونية في اتخاذ القرارات.

❖ **النموذج السلوكي**

وهنا التركيز على المتغيرات السلوكية الفردية والجماعية والتنظيمية والبيئية عند تحويل المنظمة التقليدية الى منظمة رقمية ومن ثم نقل أهمية اتخاذ القرارات رقميا (النجار ف.، 2004، الصفحات 199-200).

❖ **النموذج الفني الاجتماعي**

حيث يوخذ في الاعتبار درجات التفاعل والتنظيمي عند عمليات التحويل والذي يركز على استراتيجية الاعمال والبرامجيات اللازمة لتفاعل الحاسبات وقاعد البيانات والاتصالات.

❖ **نموذج المشاركة في المعلومات**

يعتمد على اشتراك المؤسسة في احد شبكات المعلومات المحلية او الدولية او الاعتماد أحد شركات المعلومات في توفير الخدمة بالمشاركة

❖ **نموذج تحليل القوى التنافسية**

يعتمد على بناء نظم معلومات لدعم التحليل الرباعي وعلى التخطيط الاستراتيجي للمنظمة حيث يسعى الى تعظيم نقاط التنظيمية وتقليل نقاط الضعف وذلك للسيطرة على الفرص البيئية ومواجهة التحديات العالمية والمحلية.

❖ **نموذج إدارة الاصول الرقمي**

والذي يعتمد على مجموعة من شركات المعلومات والاتصالات بدلا من شركة واحدة في إدارة الملفات الرقمية.

❖ **نموذج التحول التدريجي**

يعتمد هذا النموذج على القدرات المالية للمؤسسات من النموذج الورقي الى النموذج الرقمي. ولا يعتمد هذا النموذج على دراسات جدوى تحليلية او قياس الاحتياجات الرقمية مسبقا ويخضع هذا النموذج لمشكلات تقادم الحاسبات وصعوبة تحديث البرمجيات.

❖ **نموذج التحول الاستراتيجي**

يعتمد هذا النموذج على التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة واعتبار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد ركائز المركز التنافسي للمؤسسة ومن ثم يتم تحديد مركز في الصناعة المحلية والعالمية والقناعة أن المنافسة بالوقت هي أحد وسائل تحقيق الأهداف.

❖ **نموذج التحول الديناميكي**

يحقق هذا النموذج الاستخدام الفعال لعلاقة المؤسسة بالمتغيرات البيئية وكذلك التقدم المستمر في تكنولوجيا المعلومات فالتفاعل والتكامل والتنسيق بين احتياجات المؤسسة وتأثيرات البيئية والتقدم في تكنولوجيا المعلومات هي أساس هذا النموذج.

❖ **النموذج المثالية**

يعتمد هذا النموذج على البحث عن الحلول المثالية لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحويل المنظمة الى منظمة رقمية ويعتمد هذا النموذج في عمليات المحاكاة (النجار ف.، 2004، صفحة 200)

الاختبار قبل التنفيذ الفعلي مع محاولة ضغط التكاليف والبحث عن الي النتائج مثال ذلك التخصيص العلمي للموارد الرقمية والقضاء على الاقد والضياع والاعطال والاحلال الدوري والضيافة المانعة المستمر في البرمجيات

❖ **نموذج التكلفة والمكاسب**

وتلجأ بعض المؤسسات الى مقارنة تكاليف التحول لمؤسسة رقمية بالمكاسب المتوقعة من اقتناء منظومات المعلومات حيث, يتم الرفض أحيانا في حالة زيادة التكلفة.

❖ **نموذج التحويل الاستئجاري**

وتقوم بعض المؤسسات اليوم بالاعتماد على شركاء الحاسبات والبرمجيات وتحليل النظم في إدارة منظومة المعلومات والاتصالات بها, وتعتمد فلسفة التحويل على أن خبرة الشركات التكنلوجيا وخبرة المستخدم من خلال النظم وتحليل المعلومات التكنولوجية المتخصصة.

❖ **نموذج في المشاركة**

ويعتمد هذا النموذج على أهمية الربط الشبكي لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتحقيق الفائدة من الانترنت لدعم القرارات والسياسات ويقوم على قياس المراكز التنافسية

للشركات ادخال التحديث المستمر في منظومة الاتصالات والمعلومات وفق اتجاهات المنافسين. (النجار ف.، 2004، صفحة 200)

المطلب الرابع: معوقات وسلبيات الرقمنة

4-1: معوقات الرقمنة

تتمثل معوقات الرقمنة في :

أ- **المعوقات الإدارية وتتمثل في:**

- غياب التخطيط ودراسات جدوى التطبيقات قبل تبنيها؛
- غياب سياسة وطنية تتكفل بمتابعة وتقييم المشاريع التكنولوجية، بالإضافة إلى غياب الإطار القانوني
- التمسك بالإجراءات الإدارية التقليدية ما يحول دون تطبيق التكنولوجيات داخل مراكز الأرشيف والتي ستخلق أسلوبا إداريا جديدا، يفرض عليها إعادة هندسة الهياكل التنظيمية وجعلها مرنة لاستيعاب التغييرات التي ستطرأ على بيئة العمل، ما يؤدي بالضرورة إلى حدوث صعوبات عند توزيع المهام

ب- **المعوقات التقنية** وتتمثل في

- ضعف البنية التحتية التكنولوجية الحديثة ونقص جاهزية المراكز الأرشيفية لتبنيها
- عدم المقدرة على مسايرة التطورات التكنولوجية.
- عدم توفر بنية تكنولوجية أمنة .

بالإضافة إلى تحديات أخرى كالاتجاهات السلبية نحو استخدام التكنولوجيات ما أدى بمقاومة الأرشيفين للتغيير والتجديد، وزيادة الأعباء اليومية عند العمل في بيئة تكنولوجية

سواء ما تعلق بكثرة الوظائف الواجب انجازها في وقت واحد أو ما تعلق بقدرات الفرد ومهاراته. (الهدى، 2018، صفحة 233)

ت- **المعوقات المالية:** وتتمثل في :

- قلة الموارد المالية المخصصة لتنمية البنية التحتية اللازمة لتطبيق المشروع الرقمي وخاصة إنشاء الشبكات وربط المواقع وتطوير الأجهزة.
- قلة الموارد المتاحة للجامعة بسبب الارتباط بميزانيات ثابتة ومحددة الإنفاق.
- قلة المخصصات المالية الموجهة لعمليات التدريب والتأهيل من أجل تطبيق المشاريع الرقمية
- التكلفة العالية للبرمجيات والأجهزة الإلكترونية.

ث- **المعوقات التشريعية** (القانونية)**:** وتتمثل في

- غياب المتابعة من قبل السلطات العليا لتطبيق مشروع الرقمنة في الإدارات الصغرى.
- الافتقار إلى وجود جهة مركزية لتبني الرقمنة على مستوى الدولة مما يؤدي إلى ضعف توافق الأنظمة؛
- صعوبة إيجاد بيئة تشريعية وقانونية تتناسب والعمل الرقمي مما يتطلب جهد ووقت طويل (سعيدي، 2016، صفحة 13)

ج- **المعوقات البشرية وتتمثل** في :

- ضعف الوعي الثقافي بتكنولوجيا المعلومات على المستوى الاجتماعي والتنظيمي داخل الجامعة؛
- قلة البرامج التدريبية في مجال التقنية الحديثة المتطورة في الجامعة.
- تنامي شعور بعض المديرين ذوي السلطة بأن التغيير يشكل تهديدا للسلطة؛
- ندرة تقديم الحوافز للعاملين للتوجه نحو النمط الرقمي.

- ضعف المعرفة الكافية بتقنيات الحاسب الآلي والرهبة والخوف الذي يمتلك بعض المديرين والموظفين عند استعماله.
- ضعف الثقة في حماية وسرية المعلومات والتعاملات الشخصية داخل البيئة الرقمية.
- مقاومة العاملين لتطبيق التقنية وضعف الرغبة بها، وعزوفهم عن استخدامها وضعف القناعة لديهم بسبب مخاوف نفسية وصحية إضافة إلى ميل الإنسان المقاومة التغيير (سعيدي، 2016، صفحة 11)

2-4 : سلبيات عملية الرقمنة

رغم كثرة الحديث عن فوائد وايجابيات الادارة الإلكترونية الا انه لا يمكن التغاضي عن سلبيتها ومن بين سلبيات الادارة الإلكترونية ما يلي:

- **زيادة البطالة:**
- ان تطبيق الادارة الإلكترونية يؤدي الى زيادة البطالة حيث يعمل هذا النظام على ميكنة جميع الخدمات وبالتالي تقليل عدد كبير من موظفين.
- **خطر وقوع تجسس الكتروني:**
- ان تحويل المؤسسات والادارات الارشيف الورقي الى ادارات ارشيف الكتروني يعرضه لمخاطر كبيرة تكمن في تجسس على هذه الوثائق وهذا ما يعتبر تهديدا كبيرا للأمن القومي خصوصا إذا تعلق الامر بالأجهزة الحساسة للبلد.
- **التبعية للغير:**
- تحتاج الادارات والمؤسسات الى خبرات الاخريين من اجل تطوير البرامج خاصة تلك المحمية بحقوق الملكية الفكرية وفي حالة عدم انتاج التكنولوجيا محليا تكون الدولة وامنها القومي في خطر خصوصا إذا تعلق الامر بمجالات حساسة في البلد. (حموش و بوضياف ، 2021، صفحة 206)

المبحث الثاني: ماهية نظام الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية من أهم العناصر التي يعتمد عليها المراجع عند قيامه بعملية المراجعة، حيث نجد أنها المعيار الثاني من معايير العمل الميداني قد نص على ضرورتها لعملية المراجعة، فالخطوة الأولى لعمل المراجع، هي دراسة نظم الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسة المراد مراجعة حساباتها.

المطلب الأول: تعريف نظام الرقابة الداخلية وخصائصها

1-1: تعريف نظام الرقابة الداخلية

تعددت المفاهيم والآراء حول موضوع الرقابة الداخلية، فالبعض يضع تعريفا لها وهي أسلوب علمي أو خطة تنظيمية، أو عطى آخرون تعريفها من زاوية وسائلها، والبعض الآخر يعتبرها وظيفة إدارية بحتة.

ومما يجدر الإشارة إليه أن كلمة الرقابة هي كلمة مترجمة من اللغة الأمريكية إلى اللغة الفرنسية ثم من الفرنسية إلى العربية، وكانت هذه الترجمة بعيدة عن معناها الحقيقي إذ أن الأنجلو سكسون والذين هم أهل هذا المصطلح يقصدون به التحكم والقيادة بمعنى التأكد من أن الموارد المتحصل عليها قد تم استعمالها بنجاح وربح، ولما ترجم إلى الفرنسية أصبح يقصد بها المراقبة أي مراقبة الشرطي بمعنى لا يثق في أحد، وكل الموظفين هم محل شبهة ويجب محاربة غشهم والقبض عليهم متلبسين والرقابة الداخلية بصفة عامة هي نظام واجراءات العمل في المؤسسة تضمن السير العادي لنشاطه (سلامة، 2010، صفحة 11)

لغة: الرقيب هو الحارس والحافظ ورقيب نفسه أي يتبع طريقة النقد الذاتي فينتقد أعماله. (فتيحة و حميدة، 2006، صفحة 12)

اصطلاحا: تعددت تعاريف الرقابة بتعدد المعرفين لها وبتطور نظام الرقابة وهذه بعض من التعريفات: "فالصبان والفيومي يعرفان نظام الرقابة الداخلية على أنه الخطة التنظيمية والمقاييس الأخرى المصممة لتحقيق الأهداف التالية: حماية الأصول، اختيار دقة ودرجة

الاعتماد على البيانات المحاسبية، تشجيع العمل بكفاءة وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية". (مريم، 2006-2007، صفحة 09)

أما حسب المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين فنظام الرقابة هو "الخطة التنظيمية وكل الطرق والمقاييس المعتمدة داخل المؤسسة من أجل حماية الأصول، وضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية وتشجيع فعالية الاستقلال، والإبقاء على المحافظة على السير وفقا للسياسات المرسومة".

وتعريف أخر: "هي الخطة التنظيمية وما يرتبط بها من وسائل وإجراءات من أجل المحافظة على الأصول واختبار دقة الحسابات ومدى الاعتماد عليها، وكذا تنمية كفاءة العمل وتشجيع اتباع السياسات الإدارية الموضوعة " (اشتوي، 1996، صفحة 83)

نظام الرقابة الداخلية: هو التنظيم الإداري للمشروع وما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تستخدم داخل المشروع للمحافظة على الأصول، واختيار دقة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها وتنمية الكفاية الإنتاجية وتشجيع السير لسياسات الإدارة في طريقها المرسوم (الصبان و الفيومي، 1990، صفحة 215)

وما هو جدير بالذكر أن لجنة رعاية المؤسسات COSO تعرف الرقابة الداخلية بأنها عبارة عن عملية تنفذ من طرف مجلس الإدارة، المدراء، وباقي الموظفين مصممة من أجل تأمين مستوى معقول من إنجاز الأهداف التشغيلية، وإعداد التقارير والالتزام.

ومن هذه التعاريف يمكن حصر أهداف الرقابة الداخلية في الآتي:

- ✓ حماية أصول المؤسسة من أية تلاعب أو اختلاس أو سوء استخدام؛
- ✓ التأكد من الدقة المحاسبية للبيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر من أجل تحديد درجة الاعتماد عليها
- ✓ قبل اتخاذ أي قرارات أو رسم أي خطط مستقبلا؛

- ✓ المحافظة على مستوى الأداء الجاري، واكتشاف أية انح ا رفات عن هذا المستوى؛
- ✓ الكشف عن أية اتجاهات للتغيير المفاجئ في سير العمل أو في مستوى الأداء بما ينعكس على التكاليف؛

1-2: خصائص الرقابة الداخلية

يجب أن يتميز نظام الرقابة الداخلية بمجموعة من الخصائص والمميزات التي من خلالها يمكن معرفة درجة الاعتماد عليه في المؤسسة، ونلخص أهم الخصائص فيما يلي:

- الملاءمة:

على المؤسسة استعمال نظام رقابي جيد يناسب طبيعة عملها وحجمها فبالنسبة للمؤسسة الصغيرة يفضل لها اختيار أسلوب رقابي بسيط وغير معقد، والعكس بالنسبة للمؤسسات كبيرة الحجم

- المرونة:

المقصود بالمرونة مناسبة أسلوب الرقابة المتبع مع احتياجات المؤسسة بحيث يجب التعديل والتطوير في هذه الأساليب كلما تطلب الأمر ذلك، وهذا حتى يمكن متابعة التغيرات ومواكبته

-مقارنة العائد بالتكاليف :

إن أي عمل تجاري تقوم به المؤسسة يقوم أصال على مقارنة العوائد بالتكاليف التي يدفعها صاحب العمل ومن الطبيعي أن تحرص المؤسسات الاقتصادية على أن تكون تكاليفها أقل من عائدها حتى تتمكن من تحقيق الربح المناسب كلما كان الفرق بينها كبيرا كلما زادت نسبة الربح المحققة بالتالي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عنصري العائد والتكاليف عند تصميم نظام الرقابة الداخلية.

- **الفعالية:**

يقصد بها استخدام نظام رقابي جيد ومتطور وقادر على اكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها ومعالجتها بأسلوب علمي وبطريقة تضمن عدم ظهورها في المستقبل، وكذلك يقوم هذا الأسلوب على معالجة الأخطاء الناجمة بأقل تكلفة ممكنة وأسرع وقت ممكن.

- **الموضوعية:**

يقصد بها أن ال يكون نظام الرقابة الداخلية خاضعا لمحددات واعتبارات شخصية، لان الإدارات والأساليب الرقابية عندما تكون شخصية ال موضوعية تؤثر في الحكم على الاداء، كما يجب أن يكون النظام الرقابي قادرا على توفير معلومات صحيحة دقيقة وكاملة عن الأداء وفي الوقت المناسب والتأكد من مصادرها من خلال الوثائق والسجلات المحاسبية من جهة، وعلى القائمين بمختلف الأنشطة الرقابية مراعاة الوقت، وخاصة القائمين بإعداد التقارير المالية وإيصالها في الوقت المحدد من جهة أخرى. (تسعديت، 2020، الصفحات 64-65)

المطلب الثاني: أنواع ومكونات واهداف الرقمنة نظام الرقابة الداخلية

2-1: أنواع نظام الرقابة الداخلية

تتخذ الرقابة الداخلية في المؤسسة عدة أشكال، نذكر منها ثلاثة أشكال الرقابة المحاسبية، الرقابة الادارية، الضبط الداخلي.

1. الرقابة المحاسبية

تعتبر الرقابة المحاسبية من العناصر الأساسية للرقابة الداخلية وللمؤسسة، تتضمن هذه الرقابة الإجراءات المتعلقة بحماية موارد المشروع وتحقيق الدقة في البيانات والمعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها، ويتم تحقيق هذا النوع من الرقابة عن طريق الجوانب التالية (الصحن، الرقابة والمراجعة الداخلية، 2006، الصفحات 146-147)

1.1 مكونات الرقابة المحاسبية:

- وضع وتصميم نظام مستندي متكامل وملائم لعمليات المشروع.
- وضع نظام محاسبي متكامل وسليم يتفق مع طبيعة نشاط المشروع.
- وضع نظام سليم لجرد أصول المشروع وفقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها.
- وضع نظام ملائم لمقارنة بيانات محاسبة أصول مع نتائج الجرد الفعلي للأصول.

الموجودة في حيازة المشروع على أساس دوري، والكشف عن الاختلافات وأسبابها إن وجدت.

- وضع نظام الاعداد ميزان المراجعة بشكل دوري (شهري مثال) للتحقق من دقة ما تم تسجيله من بيانات ومعلومات مالية خلال الفتر ات السابقة.
- . وضع نظام الاعتماد نتيجة الجرد والتسويات الجردية في نهاية الفترة من مسئول واحد أو أكثر في المشروع

2.1 أدوات الرقابة المحاسبية:

لتحقيق أهداف الرقابة المحاسبية يمكن استخدام العديد من الأدوات والتي من أهمها ما يلي :المراجعة المستندية والفنية، الرقابة المالية، المراجعة الداخلية، الضبط الداخلي، النظام المحاسبي.

1- الرقابة الإدارية:

تهدف إلى رفع الكفاءة الإنتاجية واتباع السياسات المرسومة، ويستند إلى تحضير التقارير المالية والإدارية والموازنات التقديرية والدراسات الإحصائية وتقارير الإنتاج والبرامج والتدريب وغير ذلك ويتحقق هذا النوع من الرقابة من خلال ما يلي:

1. تحديد الأهداف العامة الرئيسة للمؤسسة وكذلك الأهداف الفرعية على مستوى الإدارات والأقسام.
2. وضع نظام لرقابة الخطة التنظيمية في المؤسسة لضمان تحقيق ما جاء فيها من إجراءات.
3. وضع نظام لتقدير عناصر النشاط في المؤسسة على اختلاف أنواعها بشكل دوري في بداية كل سنة مالية لتكون هذه التقديرات الأساس في عقد المقارنات وتحديد الانحرافات السلبية.
4. وضع نظام خاص للسياسات والاجراءات المتعلقة بالشراء والبيع وسياسات التوظيف وترقية العاملين.
5. وضع نظام خاص لعملية اتخاذ القرارات يضمن سالمة اتخاذها بما ال يتعارض مع مصالح المؤسس ويضمن تحقيق أهدافها. (عايدة، 2011، الصفحات 13-14)

2- **الضبط الداخلي:**

ويعني كافة الوسائل والإجراءات، التي تؤدي إلى الضبط التلقائي والمستمر لعمليات المؤسسة كأن يكون العمل الذي يقوم به أحد الأفراد بالمؤسسة، متمما لعمل فرد آخر ومراقبا له في نفس الوقت تلقائيا مما يضمن حسن سير العمل والمحافظة على أموال المؤسسة، وتالفي الوقوع في الأخطاء أو الغش، ومن المعروف أن الضبط الداخلي يتحقق عادة من خلال: تقسيم العمل، تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات بوضوح، الفصل بين المسؤوليات الوظيفية المختلفة. (فؤاد، 2015-2016، صفحة 14)

- أهم أسس الضبط الداخلي:
  - **تأمين الأصول:** من السرقة والغش والحوادث والمخاطر.
  - **الرقابة الوقائية:** تتمثل في الإجراءات المسبقة بهدف منع وقوع الاخطاء

أو الانحرافات.

- **الرقابة العلاجية:** تتمثل في الإجراءات التي يتم اتخاذها بهدف تصحيح الانحرافات والأخطاء التي قد وقعت فعال وتحديد أسبابها والمسؤولين عنها.
- **الرقابة المزدوجة:** وضع اجراءات رقابية معينة عن طريق شخصين مختلفين مثل فتح خزانة من خلال مفتاحين (الصحن، 2007، الصفحات 193-194)

2-2: مكونات نظام الرقابة الداخلية

مكونات نظام الرقابة الداخلية أشارت لجنة COSO أن نظام الرقابة الداخلية يتكون من خمس مكونات أساسية:

1-البيئة الرقابية:

تعبر البيئة الرقابة عن الأجواء العامة التي ستطب ق فيها الإدارة إجراءاتها الرقابية وقواعدها، وتمثل مجموعة المبادئ والقيم التي تؤمن بها الإدارة والموظفين حيث تقوم الرقابة الداخلية على مجموعة من العوامل :القيم الأخلاقية، الالتزام بالكفاءة فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل، الهيكل التنظيمي.

2-تقييم المخاطر :

إن هدف تقييم الإدارة للمخاطر يتمثل في تحديد وتحليل وإدارة المخاطر التي تؤثر على تحقيق أهداف المنشاة، وهناك العديد من الظروف التي تتغير المخاطر بسببها مثل :ضغوط تنافسية تغيرات سريعة في نظام المعلومات، نمو سريع لرقم للأعمال، إدخال التكنولوجيا في عملية الإنتاج، انشاء خطوط جديدة في الصناعة، التغير في المبادئ المحاسبية.

3-الانشطة الرقابية:

تتمثل الأنشطة الرقابية في السياسات والإجراءات التي تحددها الإدارة لتحقيق أهدافها وترتبط الأنشطة الرقابية بما يلي: عمليات فحص الأداء، تشغيل المعلومات، ضوابط الرقابة المادية الفصل بين الواجبات. (الجمال، 2014، صفحة 143)

4-المعلومات والاتصالات

يتضمن نظام معلومات المنشاة المرتبطة بتشغيل البيانات المحاسبية، ويتكيف النظام حسب حجم المنشاة، وثقافة العاملين بها، واستخدام الإدارة للمعلومات في إدارة المنشاة.

5-المتابعة

تقوم الإدارة بمتابعة ضوابط الرقابة الداخلية لدارسة ما إذا كانت تعمل وفقاً للمستهدف أم لا بالإضافة إلى تعديلها عند حدوث تغيرات في الظروف المحيطة وفي كثير من المنشآت يقوم المراجعون الداخليون بتصميم ضوابط الرقابة الداخلية وتقديم المقترحات والتوصيات الخاصة بتحسين ضوابط الرقابة الداخلي.

شكل 1 : مكونات نظام الرقابة الداخلية

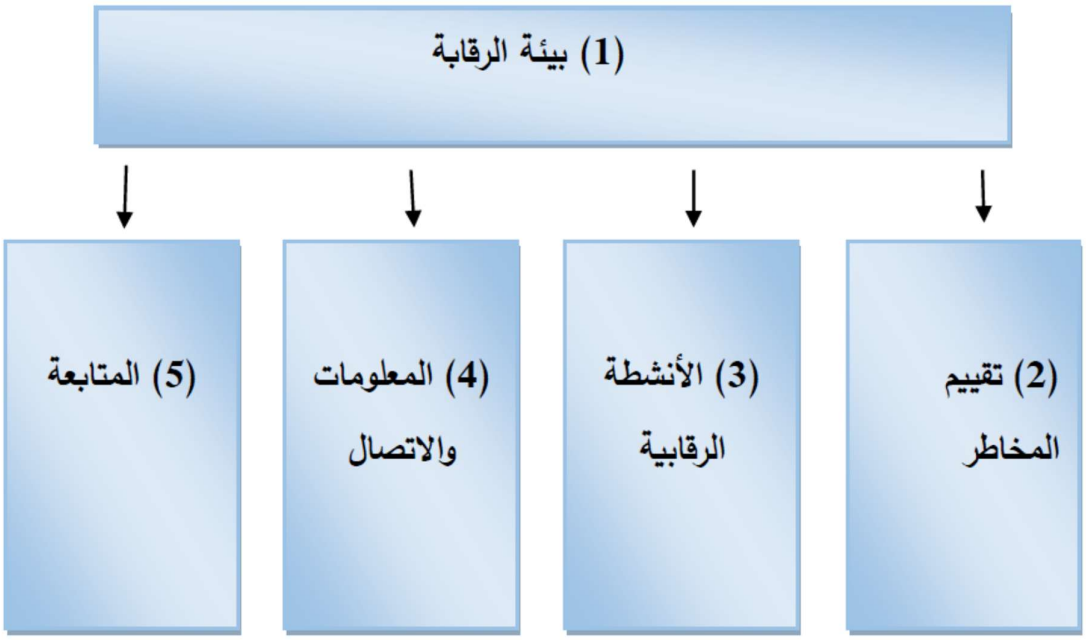

(يري، 2002، صفحة 18)

2-3: أهداف الرقابة الداخلية

(مصطفى و بن عميرة، 2004، صفحة 26):

يسعى نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيق عدة وظائف منه:

- **التحكم في المؤسسة:** يعتبر التحكم في أهداف المؤسسة التي تسعى لتحقيقها من أهم أهداف مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين، ويحدث هذا عن طريق التنفيذ الصارم والدقيق بمختلف التعليمات وعليه فإن تصميم وتطبيق نظام رقابي هو من مسؤولية الإدارة والمسيرين.
- **حماية نظام أصول المشروع:** ويقصد بها حماية المؤسسة لأصولها وسجلاتها حماية فعلية ونجد في هذا المجال حمايتين الأولى مادية ويقصد بها حماية الأصول من الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها من جراء العوامل الخارجية من سرقة أو تلف إذا لم تحفظ في مخازن مهيأة خصيصا لذلك أما الحماية الثانية فهي محاسبية ويقصد بها ارتباط التسجيلات، بالحركات الفعلية للأصول وتتضمن جميع تحركاتها حتى يمكن متابعتها بدقة مثل استلام المواد وإدخالها إلى المخزن وعملية الاستثمار وغيرها من الحالات.
- **ضمان نوعية المعلومات** :لضمان نوعية جيدة للمعلومات، ينبغي التحقق من درجة الاعتماد على البيانات المحاسبية في ظل تجهيز ها عبر نظم المعلومات المحاسبية، الذي يتصف باحترام المعايير المحاسبية وبذل العناية في تسجيل العمليات من المصدر، من أجل تقديم المعلومات المحاسبية ذات الجودة.
- **تشجيع العمل بالكفاءة** :يمّكن من ضمان الاستعمال الأمثل والكفء لموارد المؤسسة إن إرساء نظام للرقابة الداخلية في المؤسسة، بالفعالية اللازمة والتحكم في التكاليف النشاط بتخفيضها عند حدودها الدنيا.

- **تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية** تحسيس العاملين على تنفيذ السياسات والاهداف الموضوعة من قبل الإدارة مع توفير وسائل التنفيذ وتوضيح الأوامر للأفراد كي يتسنى لهم فهمها وتطبيقها بالشكل الصحيح. (التهامي و صديقي ، 2005، صفحة 88)
- **تحسين ورفع الاداء :** وهذا ما نلاحظه من خلال التعاريف السابقة نجد أنها ركزت على عنصر رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة التي هي قدرة المؤسسة في الوصول إلى الهدف الذي حددته سابقا في إطار وظيفة معينة، أما عنصر الفعالية فهو أقل تركيز والذي يقصد به تحقيق المؤسسة لجزء من أهدافها بأقل التكاليف مع المحافظة على نفس الجودة والنوعية هذه الأهداف يمكن تحقيقها في ظل وجود نظام معلوماتي ذا جودة عالية من الكم والكيف.

➢ وهناك أهداف أخرى:

✓ خدمة الإدارة ومساعدتها في ضمان الأداء يتم وفق الخطط الموضوعة (الشرقاوي، 2002، صفحة 438)

✓ منع تكرار الخطأ ووقوعه

المطلب الثالث: إجراءات ومقومات نظام الرقابة الداخلية ومعايير جودتها ووفق coso

3-1: إجراءات نظام الرقابة الداخلية

1- الخطة التنظيمية:

أجمعت التعاريف السابقة على ضرورة وجود خطة تنظيمية تستجيب في جميع الأحوال إلى القرارات التي تتخذ، محاولة توجيهها بما يخدم مصلحة وأهداف المؤسسة، إذ تبنى هذه الخطة

على ضوء تحديد هذه الأهداف، وعلى الاستقلال التنظيمي. يتطلب الانفصال بين الوظائف إلا أن عمل جميع المديريات يجب أن يؤدي إلى تدقيق منتظم للمعلومات ولقد حددت عناصر أساسية، الخطة التنظيمية وهي:

1. تحديد الأهداف الدائمة للمؤسسة.
2. تحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومختلف أجزائه مع إبراز العلاقة التسلسلية والمهنية بين مختلف الأنشطة
3. تحديد المسؤوليات بالنسبة إلى كل نشاط.
4. تعيين حدود ورحابة المسؤوليات بالنسبة إلى كل شخص.

2- الطرق والإجراءات:

تعتبر الطرق والإجراءات من الوسائل التي تعمل على تحقيق الأهداف المرجوة في نظام الرقابة الداخلية فهي تساعد على حماية الأصول، العمل بكفاءة والالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة تأدية الخدمات وكل ما يخص إدارة المؤسسة بالإضافة إلى الطرق المستعملة في المديريات المختلفة الأخرى سواء من ناحية تنفيذ الأعمال أو طريقة استعمال الوثائق، كما قد تعمل المؤسسة على شن إجراءات من شأنها أن توضح بعض النقاط الغامضة أو تغيير إجراء معين بغية تحسين أداء المؤسسة وتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق هدفها المرسوم.

3- المقاييس المختلفة

تستعمل هذه المقاييس في المؤسسة لتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه المرسومة في ظل إدارة تعمل على إنجاحه من خلال قياس العناصر التالية:

5. درجة مصداقية المعلومات.

6. مقدار التوعية الحاصل من العمليات الفعلية.

7. احترام الوقت المخصص سواء لتحقيق مراحل الرقابة أو لعودة المعلومات المطابقة.

وفي الأخير نشير إلى أن نظام الرقابة الداخلية يشمل على صنفين من الرقابة:

أ- الرقابة الإدارية: وهي تشتمل على خطة التنظيم والوسائل والإجراءات المختصة بصفة أساسية لتحقيق أكبر كفاءة إنتاجية ممكنة وضمان تحقيق السياسات الإدارية إذ تشتمل هذه الرقابة على كل ما هو إداري سواء كانت برامج تدريب العاملين، طرق التحليل الإحصائي ودراسة حركة المؤسسة عبر مختلف الأزمنة، تقارير الاداء على الجودة وإلى غير ذلك من أشكال الرقابة.

ب- الرقابة المحاسبية: هي كافة الإجراءات الهادفة إلى تحقيق اختيار دقة البيانات المثبتة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها والوقوف على سلامة المعالجة المحاسبية من جهة ومن جهة أخرى العمل على حماية أصول المؤسسة.

شكل 2 : اهداف وعناصر الرقابة الداخلية

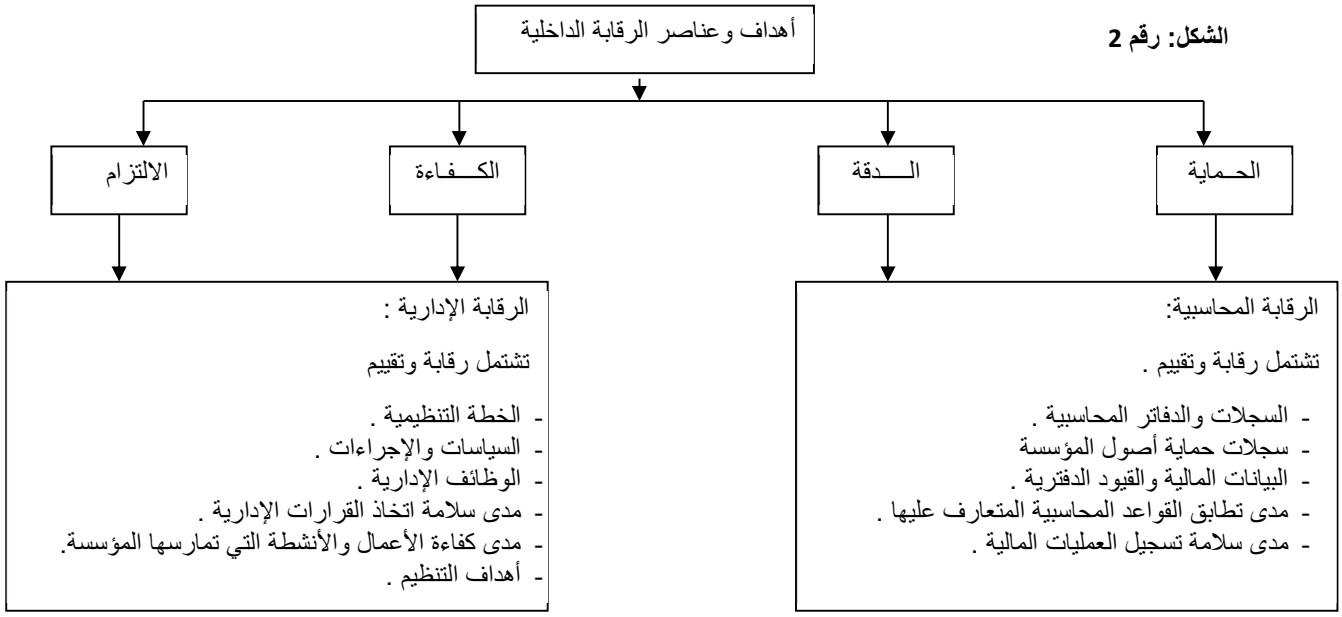

(الصحن و كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية ، 2001، صفحة 184)

كما يستعمل نظام الرقابة الداخلية وسائل متعددة لتحقيق الأهداف المتوخاة منه لذا وجب سن إجراءات من شأنها تدعيم مقوماتها الرئيسية، وجاءت أيضا لتحقيق خصائص الرقابة الداخلية السليمة والإجراءات هي :

1-إجراءات تنظيمية وإدارية.

2-إجراءات محاسبية.

3-إجراءات عامة.

أولا: إجراءات تنظيمية وإدارية (هاني، 2006-2007، صفحة 49)

وتشمل ما يلي:

1. تحديد اختصاصات الإدارة والأقسام.

2. توزيع الواجبات بين الموظفين حتى لا ينفرد شخص بعملية من البداية إلى النهاية.

3. توزيع الواجبات بين الموظفين ليساعد على تحديد تبعية الخطأ.

4. توزيع الواجبات بين الإدارة والموظفين بحيث يتم فصل الوظائف التالية:

- وظيفة التصريح بالعمليات والموافقة.
- وظيفة الاحتفاظ بعهدة الأصول.
- وظيفة القيد والمحاسبة.

5. تنظيم موظفي الأقسام بحيث يكون موظفو كل قسم في غرفة واحدة.

6. إيجاد روتين معين يتضمن خطوات كل عملية بالتفصيل.

7. منح تعليمات بأن يوقع كل موظف على المستندات لما قام به من عمل كإثبات.

8. استخراج المستندات الأصل وعدة نسخ منطبق الأصل وتوزيعها على الأقسام المعينة.

9. محاولة إجراء تنقلات بين الموظفين من حين لآخر.

10. ضرورة قيام كل موظف بإجازته السنوية دفعة واحدة.

ثانيا: إجراءات محاسبية: وتشمل ما يلي:

1-إصدار تعليمات بإثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها للتقليل من الغش.

2-إصدار تعليمات بعدم إثبات أي مستند ما لم يكن معتمدا من الموظفين المسؤولين.

3-استعمال الآلات الحسابية لسرعة ودقة المعلومات.

4-استخدام وسائل التوازن المحاسبي الدوري مثل المراجعة وحسابات المراقبة.

5-إجراء مطابقات دورية بين الكشوف الواردة من الخارج وبين الأرصدة والكشوف والسجلات الواردة من الداخل.

6-القيام بجرد مفاجئ دوريا للنقدية والبضاعة ومطابقة ذلك للأرصدة الدفترية.

7-عدم السماح لموظف مراقبة عمله.

ثالثا: إجراءات عامة:

بعد التطرق إلى الإجراءات المتعلقة بالجانب الإداري والتنظيمي والإجراءات المتعلقة بالجانب المحاسبي نتناول في الأخير الإجراءات العامة المكملة لسابقتها.

1-التأمين على ممتلكات المؤسسة من كل الأخطار.

2-إدخال الإعلام الآلي للمؤسسة لأنه يعمل على:

3. تحديد عدد العمليات، السرعة في معالجة البيانات.

4. تخفيض نسبة الخطأ في المعالجة، إمكانية الرجوع أو معالجة المعطيات بسرعة.

5. وهناك إجراءات أخرى.

6. وضع نظام لمراقبة البريد الوارد والصادر.

7. استخدام وسيلة الرقابة الحدية.

8. استخدام وسائل الرقابة المزدوجة مثل توقيع الشيكات.

والشكل التالي يبين: إجراءات نظام الرقابة الداخلية

شكل 3 : إجراءات نظام الرقابة الداخلية

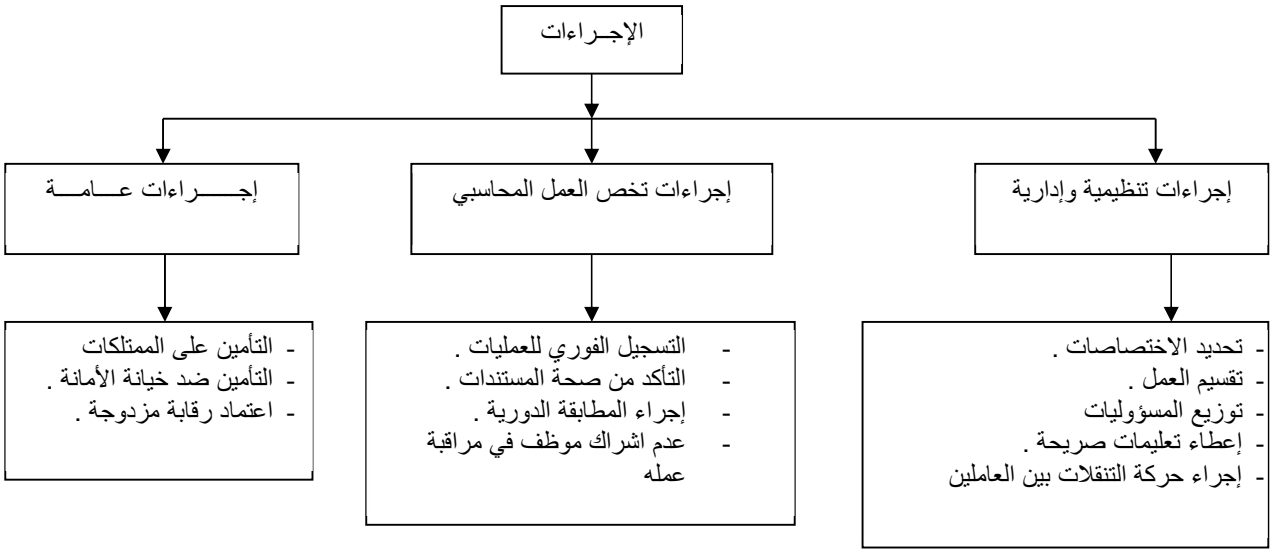

المصدر : (محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 123)

.

3-2: مقومات نظام الرقابة الداخلية

ان تقييم ومراقبة نظام الرقابة الداخلية هو الخطوة الأولى في عملية المراجعة الحديثة والتي تعتمد على المراجعة الاختيارية بدلا من التفصيلية، ونلاحظ هذا من خلال المعيار الثاني لمعايير العمل الميداني الذي يحتم على المراجع تقييم نظام الرقابة الداخلية وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا الفرع:

1. مقومات نظام الرقابة الداخلية
2. طرق فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية
3. تقييم أنظمة الرقابة الداخلية ومشاكلها

1.مقومات نظام الرقابة الداخلية: ان وجود نظام قوي للرقابة الداخلية يعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من جهة وتمكن المؤسسة من تحقيق اهدافها المرسومة في الخطة العامة لها من جهة أخرى، فمقومات الرقابة الداخلية كالأعمدة داخل المبنى تعكس قوة وفعالية هذا المبنى والعكس صحيح. وسوف نتطرق إلى مقومات هذا النظام فيما يلي:

أ/الخطة التنظيمية: يبين الهيكل التنظيمي توزيع السلطات والمسؤوليات على الوظائف بالمستويات الإدارية المختلفة، كما تبين وسائل الاتصال بينهم ومستويات الإشراف عليهم ومن خلال الهيكل التنظيمي يتم تحديد المسؤوليات والواجبات الخاصة بكل وظيفة منها، بحيث تتناسب مع مقدرة الفرد الواحد يتوقف الهيكل التنظيمي من حيث التصميم على نوع المشروع وحجمه، ولابد أن تراعى فيه البساطة والمرونة القادمة أي التطورات المستقبلية.

ب/ نظام محاسبي سليم:

*مبادئ وأسس وقواعد محاسبية تحكم المعالجة المحاسبية لعمليات المؤسسة.

* مجموعة مستندية: وتشمل المستندات الأصلية التي تحتوي على بيانات المؤسسة وغيرها.

*مجموعة دفترية: تتضمن دفاتر اليومية والأستاذ.

*الدليل المحاسبي: يتضمن قائمة بأسماء الحسابات الإجمالية الفرعية.

*القوائم المالية والتقارير الأخرى: وتشمل قائمة نتيجة الأعمال وقائمة المركز المالي والتقارير.

*يقسم العمل المحاسبي بين الموظفين وذلك لكي يدقق كل موظف عمل الموظف الذي سبقه تجنبا للأخطاء والتزوير.

ج/ **اختيار الموظفين الأكفاء:** عامل الكفء يلعب دورا مهما في انجاز وتحقيق مبتغيات المؤسسة لذلك يعتبر العامل أحد المقومات الأساسية الذي يركز عليه نظام الرقابة الداخلية الفعال ويراعي في الاختيار ما يلي:

– شهادات في ميدان العمل. – خبرة تمكنه من التحكم في وظيفته.

– الالتزام بالسياسات المرسومة. – احترام نظام التدريب.

د/ **رقابة الاداء:** (هاني، 2006–2007، صفحة 53)

تعمل إدارة المؤسسة من خلال تحديد أهدافها بوضوح في الخطة المرسومة على تحقيق هذه الأهداف بفعالية وبما يكفل الالتزام بسياستها غير أن الالتزام بمستويات الآداء، قد لا يدوم طويلا مما ينتج انحرافات عن المستويات المرسومة لذلك ينبغي دراسة ووضع إجراءات كفيلة بتصحيحه وتتمثل في:

-الطريقة المباشرة: وتكون بالتدخل المباشر من المسؤول عن العمل الذي ينفذه أعوانه.

- الطريقة غير المباشرة: تكون باستعمال الأدوات المختلفة للرقابة (ميزانيات تقديرية، تكاليف معيارية)

هـ/ استخدام كافة الوسائل الآلية:

إن استخدام الإعلام الآلي في العمل المحاسبي داخل المؤسسة من شأنه أن يدعم نظام الرقابة الداخلية.

2.مقومات الرقابة الادارية

- ✓ **الهيكل التنظيمي:**

يعتبر الهيكل التنظيمي المرآة العاكسة لشكل وطبيعة الوظائف في المؤسسة، فمن ثمة يترجم كيفية سير الرقابة الداخلية، لذلك يجب أن نراعي في تصميمه العناصر الآتية :حجم المؤسسة، طبيعة النشاط، تسلسل الاختصاصات، تحديد المديريات، تحديد المسؤوليات وتقسيم العمل، البساطة والمرونة، مراعاة الاستقلالية بين المديريات) الفصل بين من يحتفظ بالأصول، ومن يمسك محاسبة الأصول.)

- ✓ **الفصل بين المسؤوليات:**

:تتعبر عملية الفصل بين المسؤوليات عامل مهم من أجل تحسين إجراءات الرقابة، حيث ينبغي أن يتم أي عمل وفق خطوات يتم من خلالها الرقابة والتصحيح في كل خطوة و من

جهة أخرى مهمة في المؤسسة وفق تسلسل واضح مع تجزأ هذا التقسيم يسمح بتقليل التواطؤ والأخطاء المقصودة وغير المقصودة

✓ **كفاءة الموظفين:**

تعتمد فعالية نظام الرقابة الداخلية على درجة كفاءة العاملين بالمؤسسة والذين تقع عليهم مسؤولية تنفيذه، بالرغم من وضوح خطوط السلطة والمسؤولية وصحة توزيع الوظائف طبقا لنظام الرقابة الداخلية، إلا أن هذا النظام قد لا ينجح في تحقيق أهدافه نظرا لعدم كفاءة أو أمانة العاملين بالمؤسسة في تأدية المسئوليات الموكلة لهم. (خالد و مايو، 2016، صفحة 22)

3.مقومات الرقابة المحاسبية:

- **النظام المحاسبي السليم:**

من المفترض أن يكون لدى المنشأة نظام محاسبي دقيق بحيث يوفر للإدارة الحماية اللازمة للأصول و السجلات من التلف والضياع، وذلك كون الإدارة تعتمد بدرجة كبيرة على التقارير والبيانات المعدة لمعرفة الأداء الملائم والأداء غير الملائم.

- **الدورة المستندية:**

وجود دورة مستندية كاملة وكفاءة، مصممة وفق الشكل القانوني.

- **الدليل المحاسبي:**

يعني وجود أساس سليم لتقديم بيانات إجمالية ذات أهمية، حيث يتم تقسيم هذه البيانات إلى مجموعة من الحسابات الرئيسية تتفرع منها حسابات فرعية

- **الموازنات التقديرية:**

تقوم بتقدير مستوى الإنفاق التشغيلي والرأسمالي وعلى أساسه يتم المقارنة بين الإنجازات الفعلية والتقديرات، ويتم تحديد الانحرافات وتحليل أسبابها والمسؤولين عنها واتخاذ الإجراءات التصحيحية.

- **الجرد الفعلي:**

معاينة الأصول وتقييم أداءها التشغيلي، ومقارنة الموجود فعال بما هو مسجل في الدفاتر المحاسبية.

- **محاسبة التكاليف:**

هي أداة احتساب سعر تكلفة المنتج في كل مرحلة من مراحل الإنتاج وعلى هذا الأساس يتم تحديد مستوى الفعالية وكفاءة التشغيل وبالتالي تحديد العناصر المضخمة التكاليف، والسعي نحو تقليله

(خالد و مايو، 2016، صفحة 23)

المطلب الرابع: معايير وأساليب التقييم نظام الرقابة الداخلية

4-1: معايير نظام الرقابة الداخلية:

قدمت لجنة COSO مجموعة من المعايير التي يجب توفرها في كل نظام للرقابة الداخلية والذي تجعل منه نظام سليم:

1-معيار ضرورة فهم وإدراك الإدارة للهدف من هيكل الرقابة الداخلية:

- يجب على الشركة أن تدرك الهدف من وجود هيكل فعال للرقابة لأنه بمثابة ضمان لإعداد ونشر قوائم مالية عادلة، يمكن الثقة فيها والاعتماد عليها

2-معيار تكامل مكونات وأجزاء نظام الرقابة الداخلية:

- تكون إدارة الشركة مسؤولة عن تصميم وتشغيل نظام فعال للرقابة الداخلية بأجزائها ومكوناتها الخمسة وهي بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصال، المتابعة والإشراف.

3-معيار فعالية كل جزء من أجزاء هيكل الرقابة الداخلية :وتشمل:

- معيار فعالية بيئة الرقابة :وتتوقف فعاليتها على سياسة مجلس إدارة الشركة ومدى اقتناعهم بأهمية وجود هيكل فعال للرقابة الداخلية للشركة؛
- معيار فعالية تقييم المخاطر :أي تقييم المخاطر المتعلقة بإعداد القوائم المالية بفعالية واتخاذ القرارات اللازمة للتغلب على الأسباب التي تؤدي إلى وجود تلك المخاطر

(العازمي، 2012، صفحة 20)

- معيار فعالية نظام المعلومات والاتصال :يجب أن يكون للشركة نظام فعال للمعلومات والاتصال المحاسبي، حيث يقوم بتوصيل المعلومات الملائمة لجميع مستويات الشركة لضمان تحقيق أهدافها؛
- معيار فعالية المتابعة المستمرة لمكونات نظام الرقابة :تؤدي عملية التابعة والتقييم المستمر بفعالية لمختلف مكونات وأجزاء هيكلة الرقابة الداخلية إلى تحقيق الكفاءة والفاعلية في نظام الرقابة؛
- معيار فعالية أنشطة الرقابة :الاعتماد السليم للعمليات والأنشطة وكذلك الأنشطة المتعلقة بتقييم الأداء واتخاذ الإجراءات الصحيحة.

4-معيار كفاءة إدارة التدقيق الداخلي:

إن وجود إدارة مستقلة ذات كفاءة عالية للتدقيق الداخلي بالشركة وبما لها من خيرات ومؤهلات. مناسبة وأدوات رقابية تزيد من تفعيل نظام الرقابة الداخلية بالشركة

5-**مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها:** لكي يتم تصميم وتشغيل نظام فعال

للرقابة الداخلية لابد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاستفادة. منها. (العازمي، 2012، صفحة 23)

4-2: أساليب التقييم نظام الرقابة الداخلية

يعتبر تقييم نظام الرقابة الداخلية من المراحل الأساسية في عمل المراجع، وليتوصل إلى ذلك يعتمد هذا الأخير على مجموعة من الأساليب وهي كالتالي:

حتى يتمكن المراجع من جمع البيانات والوثائق التي تفيد كيفية عمل النظام، عليه استعمال وسائل وأدوات المتمثلة في قوائم الاستقصاء، التقرير الوصفي وخرائط التدفق.

- **قائمة الاستقصاء المزدوجة (قوائم الاستبيان)**

تقييم الرقابة الداخلية بالاستقصاء يتم أثناء بدء قيام المراجع بمهمته، حيث تتلخص هذه الطريقة في إعداد قائمة نموذجية وافية الإجراءات المتبعة بالنسبة لوظائف المؤسسة، وعملياتها المختلفة. فتصاغ الأسئلة بعناية حيث يكون هدفها الاستفسار عن النواحي التفصيلية المتبعة في المؤسسة بالنسبة لإجراءات العمليات وتأدية الوظائف وتوضع الاستقصاءات النموذجية عن الرقابة الداخلية في صورة أسئلة مبنية على افتراض أن بعض الإجراءات المطبقة بصورة عامة في المؤسسة مهمة في تحقيق رقابة داخلية فعالة.

وفي العادة تقدم قائمة الأسئلة النموذجية للمدير المالي (DFC) حيث يتولى الإجابة على الأسئلة الواردة بها ويعيدها للمراجع ولا يقتصر عمل المراجع على فحص الإجابات التي تلقاها بل يجب أن يقوم باختبار الرقابة الداخلية نفسها أثناء التنفيذ ليحكم على كفاءتها لأغراض الرقابة ونتيجة للخبرة في استخدام قوائم الاستفسارات، فقد تم تطويرها بحيث تحقق الأهداف المتوخاة آخذة في عين الاعتبار (الصحن، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، 2007، صفحة 142) ما يلي:

- مراعاة احتوائها على وصف تفصيلي لنواحي الضعف في الرقابة الداخلية، تمكن المراجع من كتابة خطاب تفصيلي لعملية فيما يتعلق بنواحي الضعف هذه.
- مراعاة إظهار مصادر المعلومات المستخدمة في الإجابات عن كل الأسئلة والتحقيقات التي تمت للتأكد منها، تشتمل هذه الطريقة على قائمة من الأسئلة النموذجية تخص وظائف المؤسسة وعملياتها، حيث نجد أسئلة متعلقة بالمشتريات، الأجور، المخزونات، الإنتاج، المبيعات، السندات والأسهم، الاستثمارات والأموال الجماعية. لهذه الوسيلة عدة عيوب تتمثل في:
- احتمال نقل الإجابات من قائمة استقصاء السنة الماضية كإجابات لها عن السنة محل المراجعة.
- وضع الإجابات بشكل " نعم / لا " بصورة روتينية، لا يبرز بصورة حقيقية المشاكل التي تبرزها هذه الأسئلة.
- معاملة الأسئلة في القائمة كنهائية بدلا من اعتبارها وسيلة للتصحيح.

➢ **التقرير الوصفي للرقابة الداخلية**

تعنى هذه الأداة أساسا بوضع تقرير يصف نظام الرقابة الداخلية المعتمد داخل المؤسسة محل المراجعة، إذ يقوم المراجع ومساعدوه بتشخيص النظام من خلال التطرق لمقوماته والإجراءات القائم عليها. فيستطيع أن يحدد مواطن الضعف والقوة فيه اعتمادا على درجة امتثال إجراءات نظام الرقابة الداخلية. كأن يحدد مثلا درجة التداخل في المسؤوليات وعدم تحديد الاختصاصات وغير ذلك من عدم الالتزام بالإجراءات التي ينص عليها نظام الرقابة الداخلية مما يخلق فرص التلاعب والغش والوقوع في الخطأ وبانتهاء كتابة التقرير يتمكن المراجع من تقييم الإجراءات المتبعة في الرقابة الداخلية، فالنظام الضعيف يتمثل في عدم وجود تقسيم كاف للعمل، والمثال على ذلك قيام موظف واحد يعمل

كأمين للصندوق وفي نفس الوقت يقيد العمليات في يوميته. أما الرقابة الداخلية القوية فتتطلب أن تعهد إدارات مستقلة عن بعضها وظائف تداول النقدية، حسابات العملاء، مسك الدفاتر، الحسابات العامة، حسابات الدائنين وأجور العمال.

- **خرائط التدفق**

تشكل خرائط التدفق هيكل يتضمن مجموعة من الرموز والأشكال، حيث يقع على عاتق المراجع فحص تدفق المعلومات ودراسة المراحل المختلفة لتجهيز المستندات، كما يستطيع تصميم خرائط سير العمليات. وباستخدام رموز نمطية يتم تصميم خريطة سير العمليات بطريقة تمكن من الحصول على معلومات ذات دلالة لمن يقوم بفحص النظام ويكون متفهما لهذه الرموز. كيف يجب أن يراعي المراجع ما يلي عند إعداده لخرائط التدفق (لطفي، 2003-2004، صفحة 111):

- تجنب الشرح الكثير الذي ينجر عنه خرائط جد مركبة وبالتالي حدوث خلط.
- مراعاة أن كل وثيقة لها نقطة نهاية.
- رسم الخطوط العمودية أو الأفقية وتجنب الخطوط القطرية.
- استعمال الكتابة بجانب الرموز والرسوم حتى تكون الخريطة سهلة الفهم.
- يجب أن يوضح بالخريطة مصدر كل مستند والجهة التي ترسل إليه.

ومن المميزات الأساسية لهذه الخرائط أنها تعطي لمعدها أو قارئها فكرة سريعة عن نظام الرقابة وتمكنه بسرعة وسهولة أكبر في الحكم عن مدى جودته، ويعاب على هذه الطريقة أن إعدادها يتطلب وقتا طويلا، كما أنها تصبح صعبة الفهم إذا تضمنت تفاصيل كثيرة

فضلا على أنها تبين الإجراءات الاستثنائية والتي قد تعتبر ذات أهمية كبيرة لتقييم نظام الرقابة الداخلية.

- **فحص النظام المحاسبي** : يمكن لمدقق الحسابات أن يقوم بعملية تقييم النظام الرقابة الداخلية في المنشأة، من خلال فحص النظام المحاسبي المطبق و حصوله على السجلات المحاسبية، والمسؤولين عن كل سجل وتدقيق تلك السجلات، كذلك المستندات والدورة المستندية من خلال هذه الكشوف يتمكن المدقق الحكم على قوة أو ضعف نظام الرقابة (المطارنة، 2009، صفحة 2019)

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول : دراسات عربية

1- دراسة مهري سهيلة المكتبة الرقمية في الجزائر ، دراسة للواقع وتطلعات المستقبل، 2005-2006 مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اعلام علمي وتقني جامعة منتوري قسنطيينة، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مكانة المكتبة الرقمية بيل ابناء واستكشاف الجهود الوطنية المبذولة من أجل إرساء دعالمها، وتوصلت إلى وجوب توفر مجموعة من المتطلبات والمقومات الضرورية واللازمة لإنشائها.

2- دراسة حفطاوي سمير، سهى الحمزاوي الرقمنة ومدى تأثيرها على الفعالية التنظيمية تثمين رأس المال البشري في المؤسسة بين الإدارة الكلاسيكية والإلكترونية 2016 قسم علم الاجتماع، جامعة حملة مجلة الباحث الاجتماعي:

يهدف المقال إلى التعريف بالرقمنة وإيضاح المتطلبات المتعددة والمتكاملة لتطبيقها وإخراجها إلى حيز الواقع العملي، والأهمية التي تحظى بها نظرا لتحقيق الفعالية التنظيمية، والحفاظ على بقاء المؤسسة في ظل المشهد التنافسي من خلال استعمال الموارد المتاحة أو مدخلات المؤسسة بأقل تكلفة وكفاءة عالية مع الحفاظ على صحة القوى البشرية وراحتها وتطوير قدراتهم ومهاراتهم. وخلصت الدراسة إلى أن تفعيل الرقمنة يتطلب تشكيل إدارة أو هيئة للتخطيط ومتابعة وتنفيذ ووضع الخطط المشروع الرقمنة.

التزام القيادة والموارد البشرية المشروع الرقمنة يضمن تطويره القناعة الإدارة العليا واهتمامها ومساندتها يعتبر أحد العوامل المساعدة في تحقيق نجاح الرقمنة، بالإضافة إلى العنصر البشري الذي تكتشفها وطورها وسخرها لتصيد أهدافه التي يصبو إليها، فالرقمة تؤثر على فعالية الأداء من خلال السرعة في انجاز الأعمال، خفض تكاليف العمل الإداري، رفع جودة وكفاءة العاملين بالإضافة إلى تطوير آلية ومواكبة التطورات والتخطيط المشاريع المستقبلية.

المطلب الثاني: دراسات أجنبية.

القت دراسة Lul and Murph (2014) the Document Explosion in the World الضوء على نظم إدارة الوثائق الالكترونية ودورها Big Data_Curriculum of Considerations في مساعدة الأجهزة الإدارية على إحكام سيطرتها على مواردها المعلوماتية، وضبط أرصدتها الوثائقية باعتبارها من أهم المصادر الموثوقة للبيانات الضخمة التي صارت تحظى باهتمام كبير، وتوضح الدراسة الوظائف الأساسية التي تؤديها النظم البرمجية الإدارة الوثائق ومحتوياتها، وأنه قد حان الأوان لتخريج مهنيين قادرين على جمع الوثائق الإلكترونية وتنظيمها وإدارتها وتحليل بياناتها وتفسيرها وبخاصة مع التوجه العالمي نحو علوم البيانات، مما دفع بالدراسة إلى المطالبة باستحداث مقررات أكاديمية تركز على

نظم المعلومات وإدارة الوثائق الإلكترونية وقواعد البيانات وتحليل البيانات الضخمة لتوفير المتطلبات Gestion Documental، وتناولت موضوع التحول الرقمي من منظور أرشيفي حيث استبدال الوثائق الورقية بالإلكترونية، وكذلك منظومة إدارتها، ووضعت لهذا التحول ثلاث سيناريوهات من حيث المدى الزمني لتحقيقها، أولها وأقصرها، وهو ما تمارسه معظم المؤسسات من أكثر من عشرين عاما ويهدف إلى تغيير بيئة العمل من الورقية إلى الإلكترونية واستخدام البرمجيات والحوسبة السحابية في أداء الأعمال الأرشيفية، وما يتبع ذلك من تغيير في منهجيات الحفظ والتصنيف، والفهرسة، والبحث والتقييم، وغيرها والسيناريو الثاني متوسط المدى ويملك إلى تحليل الأعمال التي تمارسها المؤسسات وإعادة رسم العلاقات بينها بما

يخفض من إنتاجية الوثائق ويحدد ما يجب إنشاءه ومتطلباته بما يكفل السيطرة عليها ويزيد من كفاءة عمليات الحفظ والتنظيم والبحث والاسترجاع، وإسهام المعايير الدولية في عملية التحليل والتطوير وعلى رأسها المعيار (15015489) والمعيار (30300 150، أما السيناريو الأخيرة طويل المدى الواعدة في سوق العمل. transformacion Digital desde la Ruesta 2 Perspectiva de la (2018) دراسة وهو استخدام التقنيات الحديثة في التعامل مع الوثائق وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي والترنت الأشياء والبلوكشين، وهذا التوجه غير محدد المعالم لأنه في إطار التجريب وبخاصة تقنية البلوكشين وما تقترحه من عقود ذكية وإحلال السلطة التوثيق ولكن يحتمل نجاحها إذا ما حققت الحماية اللازمة للوثائق.

المطلب الثالث: اختلاف الدراسة عن الدراسات السابقة

تزحف الرقمنة في كل مجالات حياتنا اليومية بسرعة كبيرة ، تشمل جميع جوانب أنشطتنا ، و توشك أن تشمل كل الشرائح الاجتماعية من أفراد ومؤسسات خاصة وعامة تجارية وخدمية لكاد تقتصر المعاملات التقليدية على شريحة قليلة من أفراد المجتمع لم تستوعب بعد مزايا الرقمنة أو لا تستطيع استخدامها أو تجهل مزاياها وهي فئة قليلة ينحصر عددها بمرور الوقت . هذه التقنية تكاد تحقق جميع الغايات الانسانية على تعددها ، وهي كذلك مجال أكثر مردودية وربحية في الشركات والأنشطة التي تقوم عليها أو تعمل في صلبها في الوقت الحاضر، والشواهد في هذا الجانب عديدة وبينة وواضحة فالشركات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو ما يسمى الرقمنة ، هي الرائدة في الوقت الحالي ، وأكثرها ربحية ومردودية رغم قصر قيامها فهي في غالبيتها لا تتجاوز ثلاثة عقود ومع ذلك فقد حققت إنجازات مهولة في زمن قصير، فشركات ؛ " أمازون – آبل – غوغل – علي بابا فيسبوك – توتير ... الخ " والقائمة قد تطول ماهي إلا نماذج حية لقائمة مبهرة ولإنجازات عملاقة في ميدان توظيف واستخدام الرقمنة في الانشطة الاقتصادية المختلفة، أو ميدان إدارة الأعمال الالكترونية، وهذا هو الميدان الذي يتوجب أن تتجه فيه الاعمال في عالمنا العربي إن كان يأمل أن يكون لنا نصيب من التقدم والحضارة الانسانية في الوقت الحالي والمستقبل المنظور

خلاصة الفصل الأول

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى الجانب النظري من الدراسة من اجل توضيح مفهوم دور الرقمنة وكيفية تأثيرها على فعالية نظام الرقابة الداخلية، بحيث تم التطرق بالتفصيل إلى تعريف الرقمنة وأشكالها وخصائصها وأيضا أهدافها وعناصرها بالاضافة إلى النماذج والمعوقات وسلبيات الرقمنة ، وصولا إلى الرقابة الداخلية من تعريفها وخصائصها وأهدافها وأيضا أنواعها وإجراءات والمعايير بالإضافة إلى أساليب التقييم ومكوناتها ومقوماتها.

وبهذا يمكن أن تستخلص نظريا إلى أن الرقمنة قد ساهمت بشكل كبير في رفع فاعلية نظام الرقابة الداخلية، من خلال اختصار الجهد والوقت المبذول في عمليات الرقابة والتقليل من التكاليف، وهذا باستخدام أنظمة وبرامج الحواسيب التي تفيد إلى الوصول لنتائج ذات دقة وجودة عالية والتقليل من فرص ارتكاب الأخطاء، وسرعة توصيل المعلومات والمساهمة في عملية اتخاذ القرار. توفر مجموعة أفراد أكفاء، يقومون بتنفيذ الإجراءات الموضوعية بطريقة اقتصاد.

الفصل الثاني

تمهيد:

يتناول هذا الفصل الدراسة الميدانية لموضوع البحث ،حيث تهدف هذه الدراسة الى التطرق للإجابات التي تم التوصل اليها في الدراسة النظرية للموضوع والذي يشير الى دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية ،وهذا لأجل تبيين موضوع البحث قمنا باختيار مؤسسة البريد من أجل اجراء الدراسة الميدانية ،وقد اخترنا الاستبيان عن طريق قائمة من الأسئلة لجمع البيانات الأولية وهذا لمحاولة دراسة دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية

وعليه قسمنا هذا الفصل الى :

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة في تحليل البيانات

المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لبيانات الاستبيان .

المبحث الأول : الطريقة و الادوات المستعملة في تحليل البيانات

المطلب الأول : الطريقة المستعملة :

بعد ان تم تحصيل العدد النهائي للاستبيانات ثم الاعتماد في عرض وتحليل البيانات على الحاسب الالي باستخدام البرنامج الاحصائيspss لتسهيل عملية الملاحظة وبغية التحليل الجيد للبيانات التي تم جمعها ولتحقيق اهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها فقد تم استخدام الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها فقد تم استخدام.

1 الأساليب الإحصائية الوصفية:

-المتوسطات الحسابية.

-الانحرافات المعيارية.

2 الأساليب الإحصائية الاستدلالية:

-اختبار الفا كرو نباخ.

-معامل الارتباط.

-تحليل التبيان .

المطلب الثاني : صدق وثبات الاستبيان :

أولا: التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة: (دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية)

1-الصدق:

تم حساب صدق الاستبيان عن حساب الاتساق الداخلي بطريقة حساب معامل الارتباط بيرسون بين عبارات الاستبيان مع الدرجة الكلية للاستبيان كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 1 : **يوضح العلاقة الارتباطية لكل عبارة بمجموع درجات الاستبيان((دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية)) ككل.**

العبارة	معامل الارتباط	متوى الدلالة	العبارة	معامل الارتباط	متوى الدلالة	العبارة	معامل الارتباط	متوى الدلالة
المحور الأول: "مزايا الرقمنة"			المحور الثاني:" مزايا الرقابة الداخلية "			المحور الثالث: "دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية"		
1	,882**	0,000	12	,564**	0,001	21	,516**	0,004
2	,752**	0,000	13	,726**	0,000	22	,775**	0,000
3	,728**	0,000	14	,570**	0,001	23	,631**	0,000
4	,775**	0,000	15	,702**	0,000	24	,484**	0,007
5	,552**	0,002	16	,615**	0,000	25	,623**	0,000
6	,854**	0,000	17	,402*	0,028	26	,520**	0,003
7	,753**	0,000	18	,444*	0,014	27	,492**	0,006
8	,841**	0,000	19	,540**	0,002	28	,543**	0,002
9	,422*	0,020	20	,448*	0,013	29	,580**	0,001
10	,493**	0,006		//////////		30	,404*	0,027
11	,862**	0,000		//////////		31	,448*	0,013

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).
*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط فقرات كل محور مع الدرجة الكلية للاستبيان جاءت دالة عند مستوى دلالة (0,01) حيث تراوحت معاملاتها بين (0.854) في العبارة (6) ، و (0,484) في العبارة رقم (24)، ماعدا العبارة رقم (9) من محور (**المحور الأول: "مزايا الرقمنة"**) و والعبارات رقم (17 و 18 و20) من محور (**المحور الثاني:" مزايا الرقابة الداخلية "**) والعبارتين (30 و 31) من محور (**المحور الثالث: "دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية**") حيث بلغت قيم معاملات ارتباطها مع الدرجة الكلية للمحاور التي تنتمي اليها على التوالي: ((0,422/0,402/0,444/0,448/0,404/0,448) وهذا ما يؤكد مدى التجانس والاتساق الداخلي للمقياس كمؤشر لصدق التكوين في قياس **(دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية)**

1-2-الطريقة الثانية:

عن طريق حساب ارتباط كل بعد بالدرجة الكلية للاستبيان وعن طريق حساب ارتباط كل عبارة بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه.

جدول 2 : **يوضح العلاقة الارتباطية بين الدرجة الكلية للاستبيان((دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية)) وأبعاده الفرعية.**

أبعاد الاستبيان	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المحور الأول: "مزايا الرقمنة"	,859**	0,000
المحور الثاني:" مزايا الرقابة الداخلية"	,857**	0,000
المحور الثالث: "دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية"	,903**	0,000

تشير البيانات الموضحة في الجدول أعلاه إلى أن جميع قيم معاملات الارتباط لأبعاد **لاستبيان (دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية كلها** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α =0,01)، حيث تراوحت على التوالي: (0,903/0,857/0,859) وهذا ما يؤكد مدى التجانس وقوة الاتساق الداخلي **للاستبيان** كمؤشر لصدق التكوين في قياس **(دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية).**

– ثبات المقياس:

تم التأكد من ثبات **(دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية)**عن طريق حساب معامل ألفا كرو نباخ **للتناسق الداخلي:** تم حساب معامل الثبات ألفا كرو نباخ لهذا الاستبيان فتحصلنا على النتيجة التالية:

جدول 3 : **يوضح معامل ألفا كرونباخ لاستبيان (دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية)**

أبعاد استبيان دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية ".	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات
المحور الأول: "مزايا الرقمنة"	0,903	11
المحور الثاني:" مزايا الرقابة الداخلية"	0,726	9
المحور الثالث: "دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية"	0,769	11
الاستبيان ككل (دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية)	0,915	31

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع معاملات ألفا كرونباخ لأبعاد استبيان **(دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية)** جاءت مرتفعة حيث تراوحت على التوالي: (0,769/0,726/0,903) وللاستبيان ككل (0,915) وهذا بمثابة مؤشر دال على ثبات المقياس، وهذا يعني أن استبيان **(دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية)** يمتع بمعامل ثبات قوي مما يجعله صالحا للتطبيق في الدراسة الأساسية.

المبحث الثاني :التحليل الاحصائي لبيانات الاستبيان والدراسة الاساسية

المطلب الأول : التحليل الاحصائي

خصائص العينة:

--البيانات الشخصية:

1-المجال:

جدول 4 : **يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المجال**

المجال	التكرارات	النسبة المئوية%
أستاذ جامعي في التخصص	7	23,3
خبير محاسبي	6	20,0
محافظ حسابات	7	23,3
محاسب أو مسير مالي في شركة اقتصادية	10	33,3
المجموع	**30**	**%100**

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا (30) فردا، نلاحظ أن حجم الأساتذة الجامعيين في التخصص (7) **بنسبة 23,3 %**، أما حجم **(خبير محاسبي)** فقد بلغ عددهم **(6)** أفراد بنسبة قدرت بـ 20% **كما هو موضح في الشكل التالي:**

شكل 4 : **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المجال**

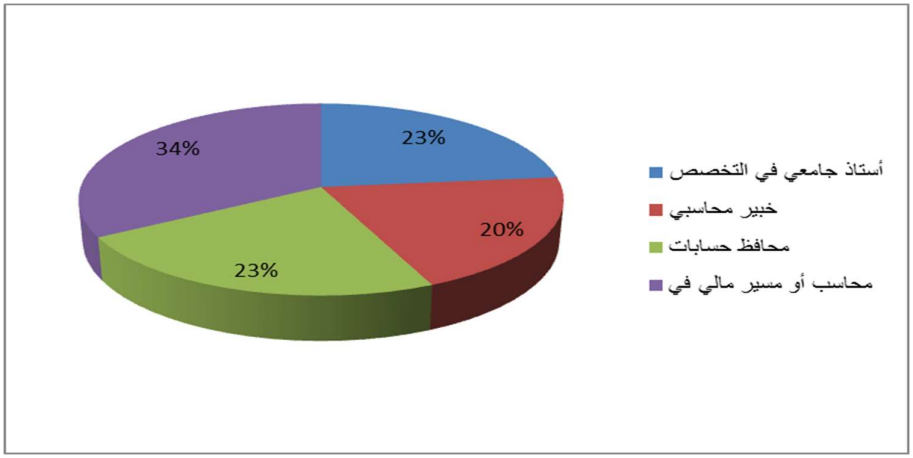

2- الخبرة:

جدول 5 **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة**

الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية%

أقل من 5 سنوات	2	6,7
-5أقل من 10 سنوات	7	23,3
-10أقل من 15سنة	13	43,3
أكثر من 15 سنة	8	26,7
المجموع	**30**	**%100**

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا (30) فردا، نلاحظ أن (2) أفراد لديهم خبرة **(أقل من 5 سنوات)** بنسبة بلغت **6,7** %، أما من تتراوح خبرتهم من **(من 5 سنوات الى أقل من 10 سنوات)** فقد بلغ عددهم **(7)** فرد بنسبة قدرت بـ 23,3%، أما من تتراوح خبرتهم من **(10 سنة الى أقل من 15 سنوات)** فقد بلغ عددهم **(13)** فرد بنسبة قدرت بـ 43,3%، أما من تتراوح خبرتهم من **(أكثر من 15 سنة)** فقد بلغ عددهم **(8)** أفراد بنسبة قدرت بـ 26,7% وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل 5 : **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة**

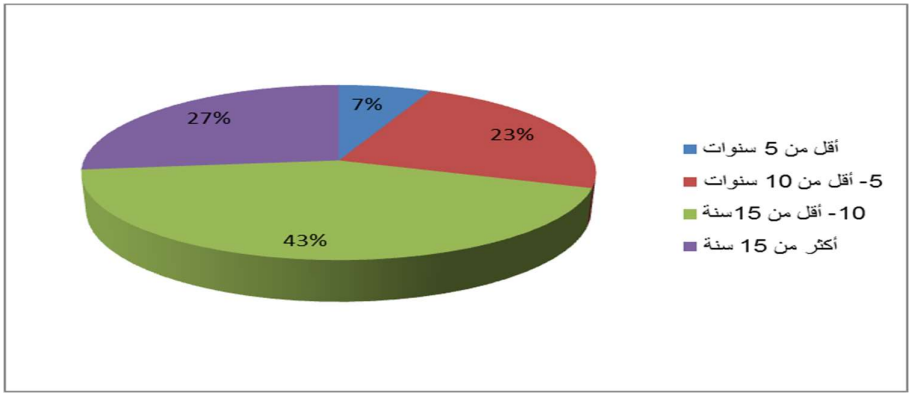

الشكل رقم () يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

– المؤهل:

جدول 6 **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة**

المؤهل	التكرارات	النسبة المئوية%
ليسانس	11	36,7
ماستر	11	36,7
دكتوراه	8	26,7
المجموع	**30**	**%100**

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا (30) فردا، نلاحظ أن (11) فرد لديهم مستوى ليسانس بنسبة مئوية بلغت 36,7 % ، اما الذين لديهم مستوى (ماستر) فقد بلغ عددهم (11) بنسبة قدرت بـ (36,7%) أما الذين لديهم مستوى دراسات عليا (دكتوراه) فقد بلغ عددهم (8) بنسبة قدرت بـ (26,7%) كما هو موضح من خلال الشكل:

شكل 6 : **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة**

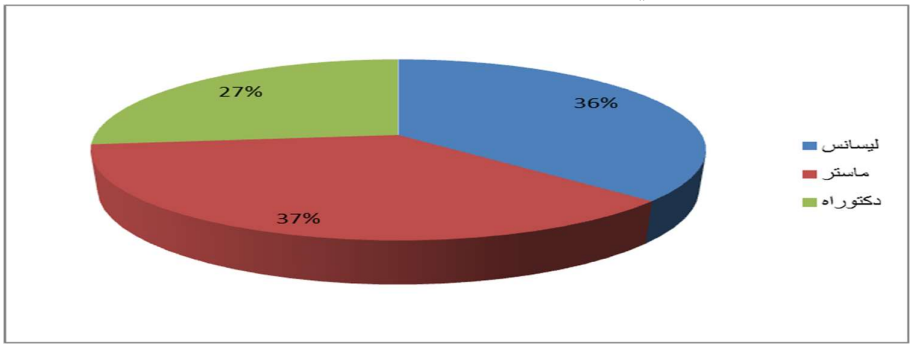

الشكل رقم () يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل

المطلب الثاني: الدراسة الاساسية

1-الاعتدالية:

قبل البدء في مرحلة معالجة الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية المختلفة والملائمة وجب أولا التحقق من **شرط التوزيع الطبيعي** بالنسبة للمتغير محل الدراسة الحالية والمتمثل في **(دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية)**، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 7 **يوضح التحقق من شرط التوزيع الطبيعي بالنسبة للمتغيرات محل الدراسة**

المتغيرات	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk			القرار
	الاحصاءات	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الاحصاءات	درجة الحرية	مستوى الدلالة	
المحور الأول: "مزايا الرقمنة"	0,199	30	0,054	0,910	30	0,015	غ دال
المحور الثاني:" مزايا الرقابة الداخلية "	0,119	30	,200*	0,962	30	0,342	غ دال
المحور الثالث: "دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية"	0,109	30	,200*	0,981	30	0,863	غ دال

دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية "	0,106	30	,200*	0,969	30	0,519	

من خلال المعطيات المبينة بالجدول أعلاه نلاحظ وبناء على قيم اختبار **كولموغروف سميرنوف واختبار شابيرو ويلك**، أن كل القيم بالنسبة للمتغير محل الدراسة **(دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية)**، جاءت غير دالة عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، مما يجرنا إلى القول بأن بيانات المتغيرات تتوزع توزيعا طبيعيا وبالتالي فإن كل الأساليب الإحصائية التي ستستخدم في معالجة مختلف فرضيات وتساؤلات الدراسة الحالية هي **أساليب بارا مترية**. كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل 7 : **التحقق من شرط التوزيع الطبيعي بالنسبة للمتغيرات محل الدراسة**

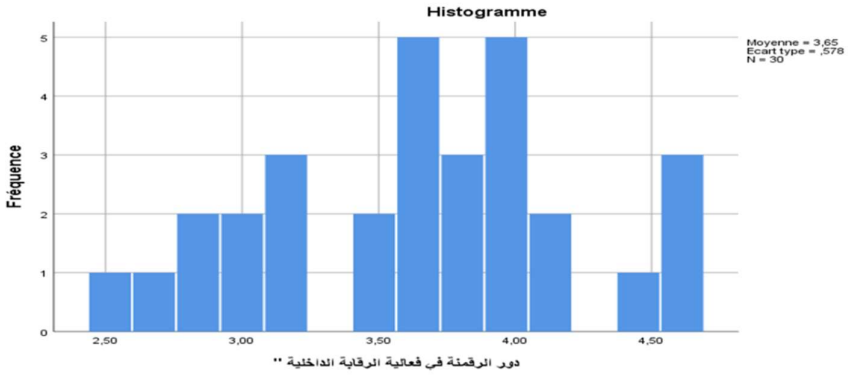

اختبار الفرضيات:

1- *1 عرض نتائج المحور الاول (مزايا الرقمنة) :* وفيما يلي. وصف لمستوى كل عبارة من عبارات المحور الأول وذلك باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعيار الحكم كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 8 **يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور: "مزايا الرقمنة"**

العبارات	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المجال (معيار الحكم)	الاتجاه
1	. تساعد الرقمنة في زيادة الكفاءة المهنية للموظفين.	4,0000	1,08278	[4,2-3,4]	الموافقة العالية
2	. توفر الرقمنة الجهد وتنقص من استهلاك الأوقات.	3,9333	0,86834	[4,2-3,4]	الموافقة العالية
3	. تؤدي الرقمنة الى تحقيق التقارب بين الموظفين.	3,6667	1,26854	[4,2-3,4]	الموافقة العالية
4	. تشجع الرقمنة الموظفين على الاحتراف و التفنن في تقديم الخدمات بأكثر كفاءة.	3,7000	1,08755	[4,2-3,4]	الموافقة العالية

5	. توفر الرقمنة الجو الآمن لممارسة الأعمال.	3,2000	1,21485	[3,2-2,6]	الموافقة المتوسطة
6	. تحسن الرقمنة الرصيد المعرفي للموظفين.	3,8667	1,07425	[4,2-3,4]	الموافقة العالية
7	. تستخدم تقنيات الرقمنة في حياتك اليومية.	3,9000	0,84486	[4,2-3,4]	الموافقة العالية
8	.تعتقد أن الرقمنة تساهم في تحسين جودة حياتنا المهنية والشخصية.	3,7667	1,07265	[4,2-3,4]	الموافقة العالية
9	.حققت الرقمنة نتائج ايجابية في المؤسسة.	3,2000	1,06350	[3,2-2,6]	الموافقة المتوسطة
10	.تعتقد بأن ميزانية المؤسسة كافية للعمل بالرقمنة.	3,6333	1,09807	[4,2-3,4]	الموافقة العالية
11	11.واجهتك تحديات و مشاكل عند استخدام التقنيات الرقمية.	3,8667	1,07425	[4,2-3,4]	الموافقة العالية
	المحور ككل: المحور الأول: "مزايا الرقمنة"	3,7030	0,76506	[4,2-3,4]	الموافقة العالية

من من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المستخرجة من إستجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات الاستبيان أمكننا تحديد طبيعة **اتجاهات عينة الدراسة نحو مزايا الرقمنة** في كل عبارة من عبارات هذا المحور، وعلى هذا فإن العبارات التي كانت فيها **اتجاهات عينة الدراسة نحو مزايا الرقمنة عالية** واعلى من المتوسط النظري للعبارة (3) نجدها في العبارات رقم (01-02-03-04-06-07-08-10-11) حيث جاءت موجبة أي في الاتجاه الموجب، جاءت جميع متوسطاتها الحسابية تنتمي الى المجال المرتفع [3,4-4,2] وتراوحت متوسطاتها الحسابية بين المتوسط الحسابي (4) في العبارة رقم (1) بانحراف معياري قدر بـ (1,08278) والتي نصت على : " . تساعد الرقمنة في زيادة الكفاءة المهنية للموظفين " والتي جاءت في الرتبة الأولى.

و (3,6333) في العبارة رقم (10) بانحراف معياري قدر بـ (1,09807) والتي نصت على : " تعتقد بأن ميزانية المؤسسة كافية للعمل بالرقمنة.." والتي جاءت في الرتبة الأخيرة في المجال المرتفع.

في حين نجد أن العبارة التي كانت فيها **اتجاهات عينة الدراسة نحو مزايا الرقمنة متوسطة** فنجدها في العبارتين رقم (05-09) حيث جاءت موجبة أي في الاتجاه الموجب. كما أن متوسطاتها الحسابية تنتمي الى المجال المتوسط [2,6-3.4] وقدرت قيمتي متوسطيهما الحسابيين على التوالي: (3,2000، 3,2000).

وعموما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين حول فقرات المحور الأول تراوحت بين (4,0000) و (3,2000) أي بين التقديرين العالي والمتوسط، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل 8 : **المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور: "مزايا الرقمنة"**

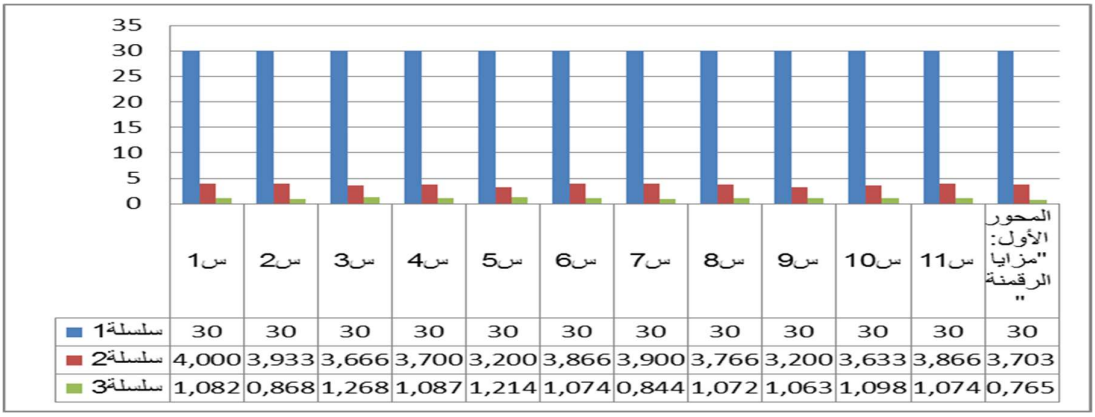

1-2-اختبار الفرضية الأولى التي نصت على : مستوى تطبيق الرقمنة بالمؤسسة عالي.

او بصياغة أخرى: **اتجاهات عينة الدراسة نحو تبني الرقمنة في عمليات المؤسسة موجب وعالي"**

وللتحقق من صحة هاته الفرضية تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية **(T)** بالنسبة للعينة الواحدة والقائم على أساس تقدير الفرق بين متوسط استجابات أفراد العينة على المحور الأول من **الاستبيان** والمتوسط النظري له، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 9 **يوضح مستوى تطبيق الرقمنة**

الاستبيان	حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	الفرق بين المتوسطين	T	مستوى الدلالة	القرار	المعيار
الدرجة الكلية	30	3	3,7030	0,76506	29	0,70303	5,033	0,000	دال.	4,2-3,4 المجال المرتفع

بعد استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري **لمحور مزايا الرقمنة** ومقارنته بالمتوسط النظري تبين أن متوسط درجات أفراد عينة البحث في **المحور الأول** بلغ **(3,7030)** درجة وبانحراف معياري قدره **(0,76506)** درجة، وعند إجراء المقارنة بين المتوسط الحسابي المتحقق (المحسوب) والمتوسط النظري البالغ **(3)** درجة، حيث أن الفرق بين المتوسطين بلغ **(0,70303)** درجة، [وباستخدام الاختبار التائي لعينة واحدة وسيلة إحصائية في المعالجة، تبين أن الفرق دال إحصائيا بين كلا الوسطين المحسوب والنظري ، وما يؤكد ذلك هو قيمة (t) التي بلغت **(5,033)** وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)]. كما أن المتوسط المحسوب ينتمي الى المجال **[4.2-3.4]** أي **المجال المرتفع (العالي)** ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقع في الخطأ بنسبة 1%.

وعليه نستنتج أن مستوى تطبيق الرقمنة بالمؤسسة عالي.

2-اختبار الفرضية الثانية:

2-1-عرض نتائج المحور الثاني: " مزايا الرقابة الداخلية" وفيما يلي. وصف لمستوى كل عبارة من عبارات المحور الثاني وذلك باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعيار الحكم كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 10 **يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور مزايا الرقابة الداخلية"**

العبارات	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المجال (معيار الحكم)	الاتجاه
12	. تعمل في منظمة تمتلك اجراءات للرقابة الداخلية.	3,9667	1,06620	[4,2-3,4]	الموافقة العالية
13	. تعتبر الرقابة الداخلية مهمة لضمان شفافية و نزاهة العمليات داخل المنظمة.	3,7333	1,04826	[4,2-3,4]	الموافقة العالية
14	لديك تجربة شخصية حول كيفية تحسين الرقابة الداخلية في مؤسستك (منظمتك).	3,3667	1,24522	[3,2-2,6]	الموافقة المتوسطة
15	. تم اجراء تقييمات دورية لأداء الموظفين و الادارة.	3,4333	1,16511	[4,2-3,4]	الموافقة العالية
16	. تم تنفيذ السياسات و الاجراءات الداخلية بشكل صحيح وفعال.	3,8667	1,22428	[4,2-3,4]	الموافقة العالية
17	.هناك آليات للكشف عن الاحتيال والفساد داخل المؤسسة	3,8667	0,89955	[4,2-3,4]	الموافقة العالية
18	هناك آليات لحماية المعلومات الحساسة و ضمان سرية البيانات	3,6333	1,03335	[4,2-3,4]	الموافقة العالية
19	.عند تقييم نظام الرقابة الداخلية وتبين ضعف جوهري في تصميم و تنفيذ النظام يقوم المراجع بإبلاغ الجهة المختصة عن الخلل.	3,7000	1,11880	[4,2-3,4]	الموافقة العالية
20	. وجود نظام رقابة فعال في المؤسسة يمنع وجود تلاعبات في القوائم المالية	3,2333	1,07265	[3,2-2,6]	الموافقة المتوسطة
	المحور الثاني:" مزايا الرقابة الداخلية "	3,6444	0,61650	[4,2-3,4]	الموافقة العالية

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المستخرجة من إستجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات المحور الثاني أمكننا تحديد طبيعة **اتجاهات عينة الدراسة حول مزايا الرقابة الداخلية** في كل عبارة من عبارات هذا المحور، وعلى هذا فإن العبارات التي كانت فيها **اتجاهات عينة الدراسة نحو مزايا الرقابة الداخلية عالية** واعلى من المتوسط النظري للعبارة (3) نجدها في العبارات رقم (12-13-14-15-16-17-18-19) حيث جاءت موجبة أي في الاتجاه الموجب، جاءت جميع متوسطاتها الحسابية تنتمي الى المجال المرتفع [4,2-3,4] وتراوحت متوسطاتها الحسابية بين المتوسط الحسابي (3,9667) في العبارة رقم (12) بانحراف معياري قدر بـ (1,06620) والتي نصت على : " تعمل في منظمة تمتلك اجراءات للرقابة الداخلية." والتي جاءت في الرتبة الأولى.

و (3,4333) في العبارة رقم (15) بانحراف معياري قدر بـ (1,16511) والتي نصت على : " . تم اجراء تقييمات دورية لأداء الموظفين و الادارة." والتي جاءت في الرتبة الأخيرة في المجال المرتفع.

في حين نجد أن العبارات التي كانت فيها **اتجاهات عينة الدراسة نحو مزايا الرقابة الداخلية متوسطة** فنجدها في العبارتين رقم (14) و(20) حيث جاءتا موجبتين أي في الاتجاه الموجب. حيث قدر متوسطيهما الحسابي ينتمي الى المجال المتوسط [2,6-3.4] وقدرت قيمتي متوسطيهما الحسابيين على التوالي بـ (3,2333/3,3667).

وعموما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين حول فقرات المحور الثاني تراوحت بين (3,9667) و (3,2333) أي بين التقديرين العالي والمتوسط، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل 9 **المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور مزايا الرقابة الداخلية"** "

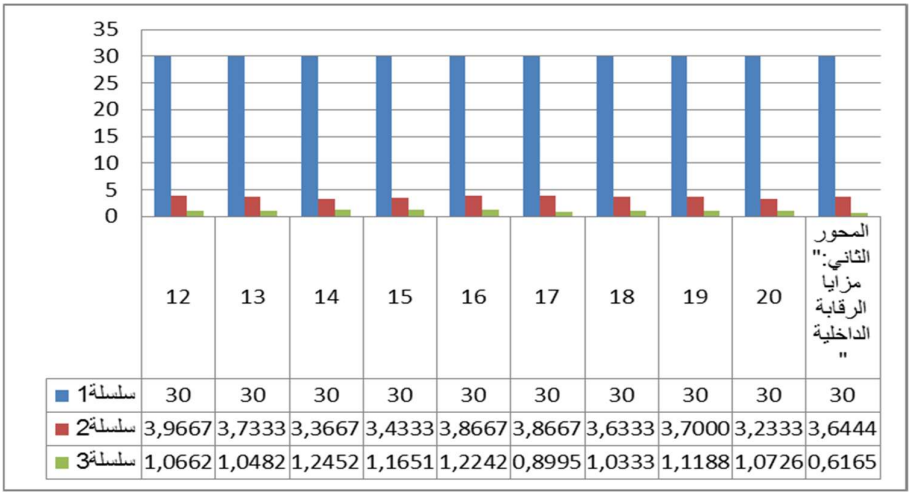

2-2-اختبار الفرضية الثانية التي نصت على : مستوى تطبيق الرقابة الداخلية عالي. وللتحقق من صحة هاته الفرضية تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية **(T)** بالنسبة للعينة الواحدة والقائم على أساس تقدير الفرق بين متوسط استجابات أفراد العينة على المحور الثاني من **الاستبيان** والمتوسط النظري له، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 11 **يوضح مستوى تطبيق الرقابة الداخلية**

الاستبيان	حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	الفرق بين المتوسطين	T	مستوى الدلالة	القرار	المعيار
الدرجة الكلية	30	3	3,6444	0,61650	29	0,64444	5,725	0,000	دال.	4,2-3,4 المجال المرتفع

بعد استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري **لمحور مزايا الرقابة الداخلية** ومقارنته بالمتوسط النظري تبين أن متوسط درجات أفراد عينة البحث في **الاستبيان** بلغ **(3,6444)** درجة وبانحراف معياري قدره **(0,61650)** درجة، وعند إجراء المقارنة بين المتوسط الحسابي المتحقق (المحسوب) والمتوسط النظري البالغ **(3)** درجة، حيث أن الفرق بين المتوسطين بلغ **(0,64444)** درجة، [وباستخدام الاختبار التائي لعينة واحدة وسيلة إحصائية في المعالجة، تبين أن الفرق دال إحصائيا بين كلا الوسطين المحسوب والنظري ، وما يؤكد ذلك هو قيمة (t) التي بلغت **(5,725)** وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)]. كما أن المتوسط المحسوب ينتمي الى المجال **[3.4-4.2]** أي **المجال المرتفع** ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقع في الخطأ بنسبة 1%.

وعليه نستنتج أن مستوى تطبيق الرقابة الداخلية عال.

3-اختبار الفرضية الثالثة:

3-1-عرض نتائج المحور الثالث: " دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية " وفيما يلي. وصف لمستوى كل عبارة من عبارات المحور الثالث وذلك باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعيار الحكم كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 12 يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية

العبارات	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المجال (معيار الحكم)	الاتجاه
21	. تستخدم منظمتك تقنيات الرقمنة في عملياتها الداخلية	4,0000	1,05045	[4,2-3,4]	الموافقة العالية
22	. تعتقد ان التحول الرقمي يمكن ان يزيد تكاليف عملية الرقابة الداخلية في المؤسسة.	3,7667	1,07265	[4,2-3,4]	الموافقة العالية
23	. تواجه المنظمة صعوبات معينة في تبني تقنيات الرقمنة في عملياتها الداخلية .	3,4000	1,24845	[4,2-3,4]	الموافقة العالية
24	. تعتقد ان الرقمنة يمكن أن تحسن عمليات الرقابة الداخلية في المؤسسة.	3,5000	1,13715	[4,2-3,4]	الموافقة العالية
25	. تضن أن استخدام التقنيات الرقمية يمكن أن يزيد من فعالية الرقابة الداخلية في تحديد المخاطر والتجاوزات.	3,8667	1,22428	[4,2-3,4]	الموافقة العالية
26	. تظن ان الرقمنة يمكن أن تساعد في تعزيز الشفافية و المساءلة داخل المؤسسة.	3,6333	0,92786	[4,2-3,4]	الموافقة العالية
27	. تشعر بأن استخدام تقنيات الرقمنة في نظام الرقابة الداخلية قد يزيد من نقاط ضعف في النظام	3,3333	1,12444	[3,2-2,6]	الموافقة المتوسطة
28	. واجهتك صعوبات في استخدام الرقمنة في تعزيز الرقابة الداخلية في المؤسسة.	3,4667	1,13664	[4,2-3,4]	الموافقة العالية

29	. توفر الأجهز والبرامج الرقمية معلومات تساعد على اتخاذ قرارات أكثر رشدا للمراجع.	3,1667	1,14721	[3,2-2,6]	الموافقة المتوسطة
30	10.استخدام التقنيات الرقمية يساعد في دعم استقلالية الرقابة الداخلية.	3,9667	0,76489	[4,2-3,4]	الموافقة العالية
31	11. يؤدي التحول الرقمي الى زيادة رضا المستفيدين من خدمات مهنة الرقابة.	3,6000	1,00344	[4,2-3,4]	الموافقة العالية
	المحور الثالث: "دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية"	3,6091	0,59549	[4,2-3,4]	الموافقة العالية

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المستخرجة من إستجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات المحور الثالث أمكننا تحديد طبيعة **اتجاهات عينة الدراسة حول دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية** في كل عبارة من عبارات هذا المحور، وعلى هذا فإن العبارات التي كانت فيها **اتجاهات عينة الدراسة نحو دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية بدرجة عالية** وأعلى من المتوسط النظري للعبارة (3) نجدها في العبارات رقم (21-22-23-24-25-26-28-30-31) حيث جاءت موجبة أي في الاتجاه الموجب، جاءت جميع متوسطاتها الحسابية تنتمي الى المجال المرتفع [3,4-4,2] وتراوحت متوسطاتها الحسابية بين المتوسط الحسابي (4,0000) في العبارة رقم (21) بانحراف معياري قدر بـ (1,05045) والتي نصت على : " . تستخدم منظمتك تقنيات الرقمنة في عملياتها الداخلية" والتي جاءت في الرتبة الأولى في المجال المرتفع.

و (3,4000) في العبارة رقم (23) بانحراف معياري قدر بـ (1,24845) والتي نصت على : " تواجه المنظمة صعوبات معينة في تبني تقنيات الرقمنة في عملياتها الداخلية .." والتي جاءت في الرتبة الأخيرة في المجال المرتفع.

في حين نجد أن العبارات التي كانت فيها **اتجاهات عينة الدراسة نحو دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية وبدرجة متوسطة** فنجدها في العبارتين رقم (27-29) حيث جاءت موجبة أي في الاتجاه الموجب. كما أن متوسطاتها الحسابية تنتمي الى المجال المتوسط [2,6-3.4] وقدرت قيمتي متوسطيهما الحسابيين على التوالي: (3,3333، 3,1667).

وعموما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين حول فقرات المحور الثالث تراوحت بين (4,0000) و (3,1667) أي بين التقديرين العالي والمتوسط، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل 10 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية "

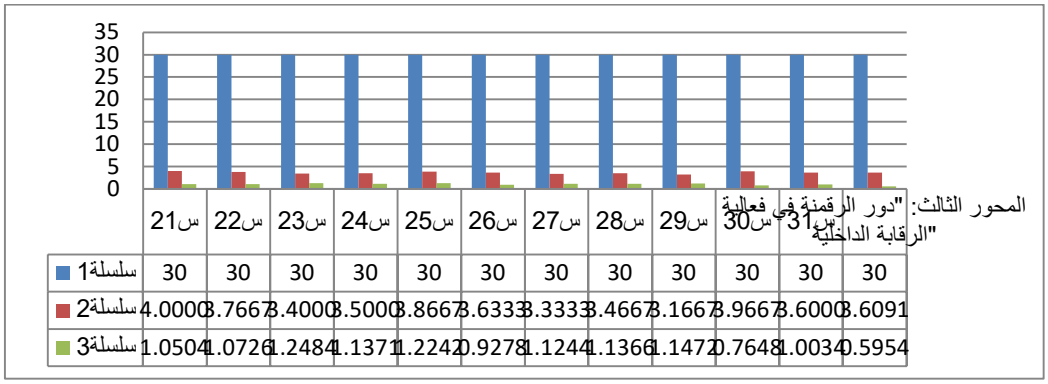

3-2-اختبار الفرضية الثالثة التي نصت على : للرقمنة دور فعال في الرقابة الداخلية "

وللتحقق من صحة هاته الفرضية تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية **(T)** بالنسبة للعينة الواحدة والقائم على أساس تقدير الفرق بين متوسط استجابات أفراد العينة على المحور الثالث من **الاستبيان** والمتوسط النظري له، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 13 **يوضح دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية**

الاستبيان	حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	الفرق بين المتوسطين	T	مستوى الدلالة	القرار	المعيار
الدرجة الكلية	30	3	3,6091	0,59549	29	0,60909	5,602	0,000	دال.	4,2-3,4

بعد استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري **لمحور دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية** ومقارنته بالمتوسط النظري تبين أن متوسط درجات أفراد عينة البحث في **المحور الثالث** بلغ **(3,6091)** درجة وبانحراف معياري قدره **(0,59549)** درجة، وعند إجراء المقارنة بين المتوسط الحسابي المتحقق (المحسوب) والمتوسط النظري البالغ **(3)** درجة، حيث أن الفرق بين المتوسطين بلغ **(0,60909)** درجة، [وباستخدام الاختبار التائي لعينة واحدة وسيلة إحصائية في المعالجة، تبين أن الفرق دال إحصائيا بين كلا الوسطين المحسوب والنظري ، وما يؤكد ذلك هو قيمة (t) التي بلغت **(5,602)** وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)]. كما أن المتوسط المحسوب ينتمي الى المجال **[4.2-3.4]** أي **المجال العالي** ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقع في الخطأ بنسبة 1%.

وعليه نستنتج أن للرقمنة دور عالي في فعالية الرقابة الداخلية.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما قمنا بعرضه في هذا الفصل والمتعلق بالدراسة الميدانية لهذا الموضوع، وما تم اسقاطه ومحاولة الكشف عليه في الجانب التطبيقي، ولقد قمنا بتوزيع استمارة الاستبيان على مجموعة، وبعد فرز الإجابات المقدمة من طرفهم، وتبويب نتائج الاستبيان باستخدام أدوات التحليل الاحصائي من خلال البرنامج الاحصائي spss، حيث تبين من خلال تحليل ومناقشة نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- ✓ ***ساهم التحول الرقمي بشكل كبير في تحسين إجراءات الرقابة الداخلي***
- ✓ ***ساعدت الرقمنة نظام الرقابة الداخلية من التقليل من فرص ارتكاب الأخطاء، وتحديد أماكن الخطر التي تعيق اهداف المؤسسة***
- ✓ ***ساهم التحول الرقمي في الحفاظ على امن وسلامة المعلومات وسرعة الرجوع اليها***
- ✓ ***ان التحول الرقمي هو استخدام الأجهزة والبرمجيات وتكنولوجيا الشبكات لجمع ومعالجة وتخزين ونقل واسترجاع المعلومات***
- ✓ ***مكنت الرقمنة المدققين والمراقبين الاستفادة من امكانياته لتنفيذ الاعمال بسرعة وبدقة أكبر، كما ان الرقمنة سهلت عملية التحقق من صحة العمليات وبتكلفة اقل من تكلفة الأداء اليدوي***

خاتمة:

لقد اثرت الرقمنة والتطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات على النظم الادرية والمحاسبية بالمؤسسات والشركات وغيرها ،مما أدى الى حصول تغييرا جوهريا في منهجية وأساليب الرقابة الداخلية، بالمقارنة عما كان عليه في ظل التشغيل اليدوي التقليدي للبيانات ،حيث اثر التشغيل الالكتروني للبيانات على أساليب وإجراءات الرقابة الداخلية ،وادى الى ظهور ما يعرف بالرقابة الالكترونية والتي تعتمد على استخدام الأساليب والوسائل الالكترونية الحديثة لمراقبة الأنشطة داخل المؤسسة، بما يحقق الاقتصاد في الجهد والوقت والتكلفة للوصول الى النتائج المطلوبة باقل ما يمكن من المخاطر، وهذا يؤدي الى زيادة فعالية النظام الرقابي بالمؤسسة.

اختبار الفرضيات:

بعد التحليل الاحصائي المطلوب واختبار الفرضيات توصلنا الى النتائج التالية:

الفرضية الأولى:

- ➢ ***نعم مستوى تطبيق الرقمنة بالمؤسسة عالي او بصياغة أخرى: اتجاهات عينة الدراسة نحو تبني الرقمنة في عمليات المؤسسة موجب وعالي***

فقد تم اثبات صحتها من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بإجرائها على مؤسسة البريد بالمسيلة

الفرضية الثانية:

- نعم مستوى تطبيق الرقابة الداخلية عالي

فقد تم اثبات صحتها من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بإجرائها على مؤسسة الربيد بالمسيلة

الفرضية الثالثة:

- للرقمنة دور فعال في فعالية الرقابة الداخلية

فقد تم اثبات صحتها من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها عن طريق تحليل نتائج الاستبيان والذي دل على مساهمة الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية

عرض نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة التي تم القيام بها تم استنتاج عدة نقاط يمكن تلخيصها فيما يلي:

- للرقمنة دور مهم في تصحيح الأخطاء والانحرافات في نظام الرقابة الداخلية واكتشاف الخطر والعمل على معالجته في أسرع وقت ممكن.
- الاستخدام الجيد للرقمنة يساهم في رفع فاعلية نظام الرقابة الداخلية من خلال البرامج الحديثة والاجهزة الداعمة للعملية الرقابية في المؤسسة

التوصيات:

- الاستغلال الأمثل لإمكانيات المتاحة في الرقمنة في تطبيق نظام الرقابة الداخلية بحيث يمكن توفير بيئة رقابية جيدة
- التأكد من ان المدخلات التي تسلم لقسم معالجة البيانات قد يتم اعتمادها من الجهة المختصة
- ضرورة استخدام الرقمنة بغرض زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية

الملاحق:

الصدق والثبات

Corrélations

		س1	س2	س3	س4	س5	س6	س7	س8	س9	س10	س11	المحور الأول: "مزايا الرقمنة"
س1	Corrélation de Pearson	1	,697**	,603**	,527**	0,341	,889**	,716**	,831**	0,329	0,203	,889**	,882**
	Sig. (bilatérale)		0,000	0,000	0,003	0,065	0,000	0,000	0,000	0,075	0,282	0,000	0,000
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
س2	Corrélation de Pearson	,697**	1	,449*	,526**	0,242	,619**	,978**	,612**	0,015	0,335	,692**	,752**
	Sig. (bilatérale)	0,000		0,013	0,003	0,198	0,000	0,000	0,000	0,938	0,070	0,000	0,000
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
س3	Corrélation de Pearson	,603**	,449*	1	,700**	0,157	,574**	,450*	,498**	0,307	,404*	,523**	,728**
	Sig. (bilatérale)	0,000	0,013		0,000	0,408	0,001	0,012	0,005	0,099	0,027	0,003	0,000
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
س4	Corrélation de Pearson	,527**	,526**	,700**	1	,438*	,555**	,492**	,529**	0,203	,540**	,555**	,775**
	Sig. (bilatérale)	0,003	0,003	0,000		0,015	0,001	0,006	0,003	0,283	0,002	0,001	0,000
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
س5	Corrélation de Pearson	0,341	0,242	0,157	,438*	1	0,312	0,222	0,328	,448*	,496**	0,259	,552**
	Sig. (bilatérale)	0,065	0,198	0,408	0,015		0,093	0,239	0,077	0,013	0,005	0,167	0,002
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
س6	Corrélation de Pearson	,889**	,619**	,574**	,555**	0,312	1	,631**	,930**	0,235	0,162	,880**	,854**
	Sig. (bilatérale)	0,000	0,000	0,001	0,001	0,093		0,000	0,000	0,210	0,393	0,000	0,000
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
س7	Corrélation de Pearson	,716**	,978**	,450*	,492**	0,222	,631**	1	,620**	0,023	0,331	,707**	,753**
	Sig. (bilatérale)	0,000	0,000	0,012	0,006	0,239	0,000		0,000	0,904	0,074	0,000	0,000
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
س8	Corrélation de Pearson	,831**	,612**	,498**	,529**	0,328	,930**	,620**	1	0,284	0,130	,930**	,841**
	Sig. (bilatérale)	0,000	0,000	0,005	0,003	0,077	0,000	0,000		0,128	0,494	0,000	0,000
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
س9	Corrélation de Pearson	0,329	0,015	0,307	0,203	,448*	0,235	0,023	0,284	1	0,065	0,296	,422*
	Sig. (bilatérale)	0,075	0,938	0,099	0,283	0,013	0,210	0,904	0,128		0,733	0,113	0,020
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
س10	Corrélation de Pearson	0,203	0,335	,404*	,540**	,496**	0,162	0,331	0,130	0,065	1	0,162	,493**
	Sig. (bilatérale)	0,282	0,070	0,027	0,002	0,005	0,393	0,074	0,494	0,733		0,393	0,006
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
س11	Corrélation de Pearson	,889**	,692**	,523**	,555**	0,259	,880**	,707**	,930**	0,296	0,162	1	,862**
	Sig. (bilatérale)	0,000	0,000	0,003	0,001	0,167	0,000	0,000	0,000	0,113	0,393		0,000
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
المحور الأول: "مزايا الرقمنة"	Corrélation de Pearson	,882**	,752**	,728**	,775**	,552**	,854**	,753**	,841**	,422*	,493**	,862**	1
	Sig. (bilatérale)	0,000	0,000	0,000	0,000	0,002	0,000	0,000	0,000	0,020	0,006	0,000	
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30

Corrélations

		ع1	ع2	ع3	ع4	ع5	ع6	ع7	ع8	ع9	الثاني:" مزايا الرقابة الداخلية "
ع1	Corrélation de Pearson	1	,516**	0,295	0,206	0,340	0,355	0,176	0,107	-0,114	,564**
	Sig. (bilatérale)		0,003	0,113	0,274	0,066	0,054	0,351	0,574	0,550	0,001
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
ع2	Corrélation de Pearson	,516**	1	0,342	0,352	,670**	0,290	0,193	0,194	0,088	,726**
	Sig. (bilatérale)	0,003		0,065	0,056	0,000	0,120	0,307	0,304	0,644	0,000
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
ع3	Corrélation de Pearson	0,295	0,342	1	0,315	0,124	-0,016	0,162	0,280	0,244	,570**
	Sig. (bilatérale)	0,113	0,065		0,090	0,515	0,931	0,393	0,134	0,195	0,001
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
ع4	Corrélation de Pearson	0,206	0,352	0,315	1	,477**	0,189	0,194	0,341	,385*	,702**
	Sig. (bilatérale)	0,274	0,056	0,090		0,008	0,318	0,305	0,065	0,035	0,000
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
ع5	Corrélation de Pearson	0,340	,670**	0,124	,477**	1	0,015	0,069	0,096	0,208	,615**
	Sig. (bilatérale)	0,066	0,000	0,515	0,008		0,939	0,717	0,615	0,269	0,000
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
ع6	Corrélation de Pearson	0,355	0,290	-0,016	0,189	0,015	1	0,168	0,302	-0,074	,402*
	Sig. (bilatérale)	0,054	0,120	0,931	0,318	0,939		0,374	0,105	0,698	0,028
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
ع7	Corrélation de Pearson	0,176	0,193	0,162	0,194	0,069	0,168	1	0,140	0,204	,444*
	Sig. (bilatérale)	0,351	0,307	0,393	0,305	0,717	0,374		0,460	0,279	0,014
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
ع8	Corrélation de Pearson	0,107	0,194	0,280	0,341	0,096	0,302	0,140	1	0,261	,540**
	Sig. (bilatérale)	0,574	0,304	0,134	0,065	0,615	0,105	0,460		0,163	0,002
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
ع9	Corrélation de Pearson	-0,114	0,088	0,244	,385*	0,208	-0,074	0,204	0,261	1	,448*
	Sig. (bilatérale)	0,550	0,644	0,195	0,035	0,269	0,698	0,279	0,163		0,013
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
المحور الثاني:" مزايا	Corrélation de Pearson	,564**	,726**	,570**	,702**	,615**	,402*	,444*	,540**	,448*	1
	Sig. (bilatérale)	0,001	0,000	0,001	0,000	0,000	0,028	0,014	0,002	0,013	
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30

Corrélations

		ص1	ص2	ص3	ص4	ص5	ص6	ص7	ص8	ص9	ص10	ص11	المحور الثالث: "دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية"
ص1	Corrélation de	1	,551**	0,210	0,115	,375*	-0,106	0,350	,578**	0,057	0,000	-0,131	,516**
	Sig. (bilatérale)		0,002	0,265	0,543	0,041	0,577	0,058	0,001	0,764	1,000	0,491	0,004
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
ص2	Corrélation de	,551**	1	,381*	,410*	,658**	,361*	0,152	0,290	0,201	,368*	0,327	,775**
	Sig. (bilatérale)	0,002		0,038	0,024	0,000	0,050	0,421	0,120	0,287	0,045	0,078	0,000
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
ص3	Corrélation de	0,210	,381*	1	0,316	0,149	0,191	0,049	0,156	,530**	,484**	0,325	,631**
	Sig. (bilatérale)	0,265	0,038		0,089	0,432	0,313	0,797	0,412	0,003	0,007	0,080	0,000
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
ص4	Corrélation de	0,115	,410*	0,316	1	,545**	0,016	-0,135	0,133	0,172	0,178	0,060	,484**
	Sig. (bilatérale)	0,543	0,024	0,089		0,002	0,932	0,477	0,482	0,364	0,346	0,751	0,007
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
ص5	Corrélation de	,375*	,658**	0,149	,545**	1	0,229	0,083	0,269	-0,033	0,142	0,264	,623**
	Sig. (bilatérale)	0,041	0,000	0,432	0,002		0,224	0,661	0,150	0,864	0,453	0,159	0,000
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
ص6	Corrélation de	-0,106	,361*	0,191	0,016	0,229	1	0,319	0,201	,416*	0,225	,430*	,520**
	Sig. (bilatérale)	0,577	0,050	0,313	0,932	0,224		0,085	0,288	0,022	0,232	0,018	0,003
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
ص7	Corrélation de	0,350	0,152	0,049	-0,135	0,083	0,319	1	,468**	,490**	-0,107	0,244	,492**
	Sig. (bilatérale)	0,058	0,421	0,797	0,477	0,661	0,085		0,009	0,006	0,574	0,193	0,006
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
ص8	Corrélation de	,578**	0,290	0,156	0,133	0,269	0,201	,468**	1	0,203	0,019	-0,133	,543**
	Sig. (bilatérale)	0,001	0,120	0,412	0,482	0,150	0,288	0,009		0,283	0,923	0,483	0,002
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
ص9	Corrélation de	0,057	0,201	,530**	0,172	-0,033	,416*	,490**	0,203	1	0,203	0,240	,580**
	Sig. (bilatérale)	0,764	0,287	0,003	0,364	0,864	0,022	0,006	0,283		0,282	0,202	0,001
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
ص10	Corrélation de	0,000	,368*	,484**	0,178	0,142	0,225	-0,107	0,019	0,203	1	0,162	,404*
	Sig. (bilatérale)	1,000	0,045	0,007	0,346	0,453	0,232	0,574	0,923	0,282		0,393	0,027
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
ص11	Corrélation de	-0,131	0,327	0,325	0,060	0,264	,430*	0,244	-0,133	0,240	0,162	1	,448*
	Sig. (bilatérale)	0,491	0,078	0,080	0,751	0,159	0,018	0,193	0,483	0,202	0,393		0,013
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
المحور الثالث: "دور الرقمنة في	Corrélation de Pearson	,516**	,775**	,631**	,484**	,623**	,520**	,492**	,543**	,580**	,404*	,448*	1
	Sig. (bilatérale)	0,004	0,000	0,000	0,007	0,000	0,003	0,006	0,002	0,001	0,027	0,013	
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30

Corrélations

		المحور الأول: "مزايا الرقمنة"	الثاني: "مزايا الرقابة الداخلية "	الثالث: "دور الرقمنة في فعالية	الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية "
المحور مزايا	Corrélation de	1	,536**	,610**	,859**
	Sig. (bilatérale)		0,002	0,000	0,000
	N	30	30	30	30
المحور الثاني:" مزايا	Corrélation de Pearson	,536**	1	,808**	,857**
	Sig. (bilatérale)	0,002		0,000	0,000
	N	30	30	30	30
المحور الثالث: "دور	Corrélation de Pearson	,610**	,808**	1	,903**
	Sig. (bilatérale)	0,000	0,000		0,000
	N	30	30	30	30
دور الرقمنة في فعالية	Corrélation de Pearson	,859**	,857**	,903**	1
	Sig. (bilatérale)	0,000	0,000	0,000	
	N	30	30	30	30

الثبات

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,903	11

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,726	9

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,769	11

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,915	31

البيانات الشخصية:

الدراسة الأساسية

الاعتدالية

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
المحور الأول: "مزايا الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية "	0,199	30	0,054	0,910	30	0,015
المحور الثاني: "مزايا الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية "	0,119	30	,200*	0,962	30	0,342
المحور الثالث: "دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية "	0,109	30	,200*	0,981	30	0,863
دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية "	0,106	30	,200*	0,969	30	0,519

وصف نتائج الاستبيان:

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
س1	30	4,0000	1,08278	0,19769
س2	30	3,9333	0,86834	0,15854
س3	30	3,6667	1,26854	0,23160
س4	30	3,7000	1,08755	0,19856
س5	30	3,2000	1,21485	0,22180
س6	30	3,8667	1,07425	0,19613
س7	30	3,9000	0,84486	0,15425
س8	30	3,7667	1,07265	0,19584
س9	30	3,2000	1,06350	0,19417
س10	30	3,6333	1,09807	0,20048
س11	30	3,8667	1,07425	0,19613
المحور الأول: "مزايا الرقمنة"	30	3,7030	0,76506	0,13968

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور الأول: "مزايا الرقمنة"	5,033	29	0,000	0,70303	0,4174	0,9887

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
ع1	30	3,9667	1,06620	0,19466
ع2	30	3,7333	1,04826	0,19139
ع3	30	3,3667	1,24522	0,22735
ع4	30	3,4333	1,16511	0,21272
ع5	30	3,8667	1,22428	0,22352
ع6	30	3,8667	0,89955	0,16424
ع7	30	3,6333	1,03335	0,18866
ع8	30	3,7000	1,11880	0,20426
ع9	30	3,2333	1,07265	0,19584
المحور الثاني:" مزايا الرقابة الداخلية "	30	3,6444	0,61650	0,11256

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور الثاني:" مزايا الرقابة الداخلية "	5,725	29	0,000	0,64444	0,4142	0,8747

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
ص1	30	4,0000	1,05045	0,19179
ص2	30	3,7667	1,07265	0,19584
ص3	30	3,4000	1,24845	0,22793
ص4	30	3,5000	1,13715	0,20761
ص5	30	3,8667	1,22428	0,22352
ص6	30	3,6333	0,92786	0,16940
ص7	30	3,3333	1,12444	0,20529
ص8	30	3,4667	1,13664	0,20752
ص9	30	3,1667	1,14721	0,20945
ص10	30	3,9667	0,76489	0,13965
ص11	30	3,6000	1,00344	0,18320
المحور الثالث: "دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية"	30	3,6091	0,59549	0,10872

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور الثالث: "دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية"	5,602	29	0,000	0,60909	0,3867	0,8314

البيانات الشخصية:

المجال

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	7	23,3	23,3	23,3
	2,00	6	20,0	20,0	43,3
	3,00	7	23,3	23,3	66,7
	4,00	10	33,3	33,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	2	6,7	6,7	6,7
	2,00	7	23,3	23,3	30,0
	3,00	13	43,3	43,3	73,3
	4,00	8	26,7	26,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المؤهل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	11	36,7	36,7	36,7
	ماستر	11	36,7	36,7	73,3
	دكتوراه	8	26,7	26,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

قائمة المصادر والمراجع

المراجع

1. ابتسام سعيدي. (2016). معوقات تطبيق مشاريع الرقمنة بالمكتبات الجامعية الجزائري مقال في مجلة cybarians journal. مصر.

2. ادريس عبد السلام اشتوي. (1996). *المراجعة معايير واجراءات*. ليبيا: دار الجماهيرية.

3. إمماء سعودي. (2021). *تكنولوجيا المعلومات والاتصال على اليات ادارة راس المال البشري بالمؤسسة دراسة حالة للمديرية العامة لموبيليس (اطروحة دكتوراه في الاعلام و الاتصال)*. الجزائر: جامعة الجزائر.

4. بوسبعين تسعديت. (2020). محاضرات في نظام الرقابة الداخلية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة: جامعة اكلي محند اولحاج.

5. جون ماكينزي أوين. (2011). المقالة العلمية في عصر الرقمنة. *الاولى*. (حشمت قاسم، المترجمون) المركز الرقمي للترجمة.

6. جيهان عبد المعز الجمال. (2014). *المراجعة الالكترونية في ظل البيئة الالكترونية* (المجلد 1). الامارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي.

7. حموي نور الهدى. (2018). ادراة مشاريع رقمنة الارشيف بمركز الوطني الجزائري (لطروحة دكتوراه في الرقمنة المؤسسات التوثيقية). الجزائر، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة: قسم التقنيات الارشفية.

8. حميدوش علي، و بوزيدة حميد . (بلا تاريخ). اقتصاديات الاعمال القائمة على الرقمنة المتطلبات والعوائد تجارب الدولية ,المجلة العلمية، المستقبل الاقتصادي، المجلد 8 . صفحة 44.

9. حيرش فتيحة، و زينب حميدة. (2006). فعالية عملية الرقابة في المؤسسة(مذكرة لنيل شهادة لسيانس علوم التسيير فرع مالية). معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، الجلفة: الجامعة زيان عاشور.

10. خواثرة سامية. (2021). *الرقمنة ضمانة لجودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستامة*. الجزائر: كنوز الحكمة للنشر والتوزيع.

11. رمزي حموش، و سمية بوضياف . (2021). *فعالية عناصر الادراة الجبائية الاكترونية ودورها في تحسين الخدمات الجبائية من وجهة نظر موظفي الادراة الجبائية*. مجلة افاق علوم الادراة والاقتصاد, المجلة 5.

12. سلت أم هاني. (2006-2007). فعالية الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية(مذكرة لنيل شهادة الليسانس). الجلفة: جامعة زيان عاشور.

13. شارف صباح، و كشرود مروى . (2020). دور الرقمنة في عصرنة الادارة الجزائرية قطاع العدالة نموذجا، مذكرة ماستر قانون اداري. 06. كلية الحقوق والعلوم السياسية، تبسة، الجزائر: جامعة العربي التبسي.

14. شعباني لطفي. (2003-2004). المراجعة الداخلية مهتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة دراسة حالة في قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري (مذكرة ماجستير)كلية. كلية الحقوق والعلوم التجارية، بومرادس: جامعة أحمد بوقرة.

15. طحشي مريم. (2006-2007). المراجعة الداخلية وتدقيق الحسابات في المؤسسات الاقتصادية(مضكرة لنيل شهادة لسيانس علوم الاقتصادية). معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، الجلفة: جامعة زيان عاشور.

16. عبد الفتاح محمد الصحن. (2006). الرقابة والمراجعة الداخلية. كلية التجار، مصر: المكتب الجامعي للبحث الاسكندرية.

17. عبد الفتاح محمد الصحن. (2007). *الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة*. الاسكندرية: الجامعية للطباعة والنشر.

18. عبد الفتاح محمد الصحن، و سمير كامل. (2001). *الرقابة والمراجعة الداخلية* . الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة النشر.

19. عبد المقصود أحمد النجار. (2020). *المكتبات الرقمية الحديثة* (المجلد 1). دار العلم والايمان للنشر والتوزيع.

20. عبير الرحياني. (2012). *الاعلام الرقمي (الالكتروني)*. الاردن: دار اسامة للنشر والتوزيع.

21. عثماني فؤاد. (2015-2016). دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة الخدمة العمومية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، بومرداس: جامعة أمحمد بورقرة.

22. علي الشرقاوي. (2002). *العملية الادراية*. الاسكندرية: دار الجامعة للنشر.

23. غاشوش عايدة. (2011). دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومة والمحاسبية (مذكرة لنيل شهادة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة منتوري.

24. غسان فلاح المطارنة. (2009). *تدقيق الحسابات المعاصر* (المجلد 2). عمان، الاردن : دار المسيرة.

25. فايز مرزوق صفعاك العازمي. (2012). دور مجالس الادراة في تطبيق معايير الرقابة الداخلية واثرها على تحقيق أهداف الشركات (مذكرة ماجستير). جامعة الشرق الاوسط.

26. فتحي رزق السواف يري. (2002). *الرقابة والمراجعة الداخلية*. الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة.

27. فريد النجار. (2004). *دور تكنولوجيا الملعومات في التحول نحو المنظمات الرقمية*. مصر: المنظمة العربية للتنمية الادراية.

28. قاو مصطفى، و توفيق بن عميرة. (2004). المراجعة الداخلية في المؤسسة(مذكرة لنيل شهادة الليسانس). الجزائر: جامعة الجزائر.

29. محمد التهامي، و مسعود صديقي . (2005). *المراجعة وتدقيق الحسابات*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

30. محمد سمير احمد. (2009). *الادراة الالكترونية* (المجلد الاولى). دار المسيرة للنشر والتوزيع.

31. محمد سمير الصبان، و الفيومي. (1990). *المراجعة بين التنظيم والتطبيق*. بيروت: ديوان المطبوعات الجامعية.

32. مريم خالص حسين. (2013). الحكومة الالكترونية. العراق: مجلة كلية بغداد الاقتصادية.

33. مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي. (2010). مشاريع وتجارب التحويل الرقمي في مؤسسات المعلومات دراسة للاستراتجيات المتبعة مجلة RIST. الرياض: جامعة محمد بن سعود الاسلامية.

34. مصطفى صالح سلامة. (2010). *مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية* (المجلد 1). عمان: دار البداية.

35. مقدم خالد، و عبد الله مايو. (2016). نظام الرقابة الداخلية (مطبوعة). ورقلة: جامعة قصادي مرباح.

36. نبيل بن عبد الرحمان المعثم. (2010). المكتبات الرقمية في المملكة العربية السعودية. مكتبة الملك فهد الوطنية .

37. نغم حسين نعمة، محمد رغد نجم، هبة الله مصطفى، و علي السيد. (2019). تسخير الرقمنة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030/تجربة امارة دبي المجلة العرقية لبحوث السوق وحماية المستهلك العدد 1. العراق: مجلة العراقية.

38. هناء عيناوي. (2016). مساهمة في تحديد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اكتساب المؤسسة ميزة تنافسية دراسة حالة الشركة الجزائرية للهاتف النقال موبييس(اطروحة دكتوراه في علوم التسيير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر.

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية و المحاســبة

استبيان الدراسة بعنوان :

دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية

السنة الدراسية 2024/2023

القسم الاول البيانات الشخصية :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, تحية طيبة وبعد :

سيدي المحترم, سيدتي المحترمة...

في إطار التحضير لنيل شهادة الماستر أكاديمي تخصص محاسبة و جباية معمقة، يشرفني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان، بهدف الحصول على آرائكم فيما يتضمنه من محاور لاستيفاء المعلومات المتعلقة بالجانب الميداني لبحث التخرج ، والذي يحمل عنوان

" دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية "

ولكي تحقق هذه الدراسة فوائدها وأهدافها المرجوة ونظرا لخبرتكم وتخصصكم في هذا المجال، نأمل منكم التكرم بالإجابة عن هذه الأسئلة التي يحتويها هذا الاستبيان لما لإجاباتكم وآرائكم من أهمية، وذلكم للخروج بالنتائج والتوصيات المناسبة، واثقين من اهتمامكم وحسن تعاونكم، علما أن إجابتكم ستحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

وفي الاخير تفضلوا مني أسمى عبارات الاحترام والتقدير

الطالبين : - فريح عبد النور **تحت اشراف : أ .د شريط صلاح الدين**

- بوشمبة فؤاد

❖ الرجاء التكرم بوضــع علامة (x) أمام الخانة المناسبة:

01. المجال الوظيفي	**أستاذ جامعي في التخصص**	**خبير محاسبي**	**محافظ حسابات**	**محاسب أو مسير مالي في شركة اقتصادية**	
	( )	( )	( )	( )	
02. المؤهل العلمي	**ليسانس**	**ماستر**	**ماجستير**	**دكتوراه**	**غير ذلك**
	( )	( )	( )	( )	( )
03. الخبرة المهنية	**أقل من 5 سنوات**	**5- أقل من 10 سنوات**	**10- أقل من 15سنة**	**أكثر من 15 سنة**	
	( )	( )	( )	( )	

محاور الاستبيان: يرجى وضع علامة (x) أمام الإجابة المناسبة:

المحور الأول: "مزايا الرقمنة" واقع تطبيق الرقمنة في المؤسسات

العبارة	مو افق بشدة	مو افق	محايد	معارض	معارض بشدة
01. تساعد الرقمنة في زيادة الكفاءة المهنية للموظفين.					
02. توفر الرقمنة الجهد وتنقص من استهلاك الأوقات.					
03. تؤدي الرقمنة الى تحقيق التقارب بين الموظفين.					
04. تشجع الرقمنة الموظفين على الاحتراف و التفنن في تقديم الخدمات بأكثر كفاءة.					
05. توفر الرقمنة الجو الآمن لممارسة الأعمال.					
06. تحسن الرقمنة الرصيد المعرفي للموظفين.					
07. تستخدم تقنيات الرقمنة في حياتك اليومية.					
08.تعتقد أن الرقمنة تساهم في تحسين جودة حياتنا المهنية والشخصية.					
09.حققت الرقمنة نتائج ايجابية في المؤسسة التعليمية.					
10.تعتقد بأن ميزانية المؤسسة كافية للعمل بالرقمنة.					
11.واجهتك تحديات و مشاكل عند استخدام التقنيات الرقمية.					

المحور الثاني:" مزايا الرقابة الداخلية "

العبارة	مو افق بشدة	مو افق	محايد	معارض	معارض بشدة
01. تعمل في منظمة تمتلك اجراءات للرقابة الداخلية.					
02. تعتبر الرقابة الداخلية مهمة لضمان شفافية و نزاهة العمليات داخل المنظمة.					
03. لديك تجربة شخصية حول كيفية تحسين الرقابة الداخلية في مؤسستك (منظمتك).					
04. تم اجراء تقييمات دورية لأداء الموظفين و الادارة.					
05. تم تنفيذ السياسات و الاجراءات الداخلية بشكل صحيح وفعال.					
06.هناك آليات للكشف عن الاحتيال والفساد داخل المؤسسة					
07 هناك آليات لحماية المعلومات الحساسة و ضمان سرية البيانات					

08.عند تقييم نظام الرقابة الداخلية وتبين ضعف جوهري في تصميم و تنفيذ النظام يقوم المراجع بإبلاغ الجهة المختصة عن الخلل.					
09 . وجود نظام رقابة فعال في المؤسسة يمنع وجود تلاعبات في القوائم المالية					

المحور الثالث: "دور الرقمنة في فعالية الرقابة الداخلية"

العبارة	مو افق بشدة	مو افق	محايد	معارض	معارض بشدة
01. تستخدم منظمتك تقنيات الرقمنة في عملياتها الداخلية					
02. تعتقد ان التحول الرقمي يمكن ان يزيد تكاليف عملية الرقابة الداخلية في المؤسسة.					
03. تواجه المنظمة صعوبات معينة في تبني تقنيات الرقمنة في عملياتها الداخلية .					
04. تعتقد ان الرقمنة يمكن أن تحسن عمليات الرقابة الداخلية في المؤسسة.					
05. تظن أن استخدام التقنيات الرقمية يمكن أن يزيد من فعالية الرقابة الداخلية في تحديد المخاطر والتجاوزات.					
06. تضن ان الرقمنة يمكن أن تساعد في تعزيز الشفافية و المساءلة داخل المؤسسة.					
07. تشعر بأن استخدام تقنيات الرقمنة في نظام الرقابة الداخلية قد يزيد من نقاط ضعف في النظام					
08. واجهتك صعوبات في استخدام الرقمنة في تعزيز الرقابة الداخلية في المؤسسة.					
09. توفر الأجهزة والبرامج الرقمية معلومات تساعد على اتخاذ قرارات أكثر رشدا للمراجع.					
10.استخدام التقنيات الرقمية يساعد في دعم استقلالية الرقابة الداخلية.					
11. يؤدي التحول الرقمي الى زيادة رضا المستفيدين من خدمات مهنة الرقابة.					

****** انتهى الاستبيان، شكرا لكم على حسن تعاونكم ******